الفصل الثالث

الفاعلون الرئيسيون
فى العلاقات الدولية المعاصرة

سبق لنا أن تعرفنا على النظام السياسى الدولى من حيث طبيعته وتفاعلاته الديناميكية المستمرة، وأنماط علاقاته وتوازناته من مستقرة وغير مستقرة، وتتبعنا الأطوار التى مر بها وتطور من خلالها حتى دخل منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين مرحلة ما أصبح يعرف بالنظام العالمى الجديد.

وإذا كان هذا كله يعد ضروريًا، فإن سياق البحث والتحليل للأوضاع السياسية التى يعيشها العالم فى الوقت الحاضر، لا يمكن أن يكتمل إلا بالتعرف على أبعاد الأدوار المؤثرة التى يقوم بها الفاعلون الرئيسيون فى النظام السياسى الدولى الراهن، بل وفى العلاقات الدولية المعاصرة ككل.

تعريف الفاعلين الدوليين:

بداية تجدر الإشارة إلى أن الأفعال وردود الأفعال الدولية والمتمثلة فى السياسات والمواقف والاستراتيجيات الخارجية وما يرتبط بها من قرارات وآليات تنفيذية، إنما يقوم بها ويتحمل المسئولة الكاملة عنها، من يمكن أن نسميهم بالفاعلين الدوليين (International Actors) .

وتشكل سلوكيات هؤلاء الفاعلين على اختلاف دوافعها وتوجهاتها العصب المركزى للنظام السياسى الدولى، كما تؤثر بحسم فى مجريات العلاقات السياسية الدولية برمتها.

وإذا كان هذا الأمر صحيحًا ولا يثير خلافا حوله، فإن من ينطبق عليه وصف الفاعل الدولى ضمن الإطار الذى سلفت الإشارة إليه يجب أن يكون محققا لجملة المعايير الأساسية التالية:

(أ) أن يكون لهذا الفاعل الدولى كيان قابل للتحديد Identifiable، ويقصد بذلك ألا يكون هذا الكيان هلاميا أو هشا إلى الحد الذى يصعب معه تحديد ملامحه أو التعرف على خصائصه المميزة والتى تؤثر بدرجة أو أخرى فى أدائه لدوره على المسرح السياسى الدولى.

(ب) وأن يكون حائزا لذلك القدر من الموارد والإمكانات الذى يؤهله لاتخاذ القرارات التى يمكنه بها أن يدافع عن مصالحه الأساسية في مواجهة الآخرين، ولا يهم هنا أن تكون وسيلته إلى ذلك هى التعاون أو التنافس أو الصراع أو الحرب، إلخ.

(جـ) وأن تتوفر لديه المقدرة على التفاعل مع غيره من الفاعلين الذين يتشاركون معه الأدوارعلى المسرح الدولى، وبالصورة التي تجعل لهذا التفاعل موقعا فى حساباتهم وتأثيرا على ما يقيمونه لأنفسهم من توقعات.

(د) وأن يتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار (Viability) على المسرح الدولى لفترة معقولة من الوقت.

وبصورة عامة، تتسع قائمة الفاعلين الدوليين الرئيسيين والمؤثرين على الساحة السياسية الدولية لتشمل:

١- الدول القومية بكل ما تضمه من أجهزة ومؤسسات، كوزارات الخارجية والدفاع والاقتصاد والتجارة الخارجية والثقافة وأجهزة المخابرات، إلخ، والتى تضطلع بادوار تتجاز حدودها لتؤثر بها فى مواقف وسياسات ومصالح الآخرين.

٢- المنظمات الحكومية الدولية من عالمية وإقليمية.

٣- الفاعلون فوق القوميين (Supranational Actors) كالاتحاد الأوروبى الذى تتمتع أجهزته ومؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية بسلطات فوق قومية، أى واجبة النفاذ على الدول الأعضاء.

٤- المحالفات الدولية (International Alliances) ، سواء اتخذت طابعا سياسيا أو عسكريًا أو كليهما معا.

٥- المنظمات الدولية غير الحكومية أو العابرة للقوميات (Transnational) ، وغيرها من المؤسسات والهيئات والجمعيات الدولية الإنسانية والتطوعية، كمنظمة الصليب الأحمر الدولى، ومنظمة العفو الدولية، إلخ.

٦- الجماعات والمنظمات دون مستوى الدول Subnational Actors ، ولكن برغم ذلك يكون لأفعالها وتحركاتها أصداء وردود فعل دولية ملموسة، ومنها: جماعات الثائرين

والمتمردين على حكوماتهم، والحركات العرقية ذات التوجهات الانفصالية، والمنظمات الإرهابية، وجماعات المصالح التى تضغط على حكومات دولها فى اتجاهات خارجية معينة، أو جماعات أنصار البيئة، أو المنظمات التى تدافع عن حقوق المرأة أو الطفولة، إلخ.

٧- بعض الأفراد، وأن كانوا قلة استثنائية ونادرة للغاية، ممن تهيأت لهم دون غيرهم، إمكانية التحرك على قاعدة واسعة نسبيا من الاتصالات الدولية وذلك بحكم ما قد يكون لهم من مكانة سياسية وأدبية، أو أفكار إنسانية خلاقة، أو تاريخ نضالى ثرى، ومن هؤلاء على سبيل المثال نيلسون مانديلا رئيس جنوب إفريقيا السابق، والرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر، والرئيس الجزائرى السابق أحمد بن بيللا. وهؤلاء القادة والزعماء قد يمارسون أدوارهم كوسطاء مقبولين فى العديد من النزاعات الدولية، وكثيرًا ما تثمر وساطاتهم نتائج جديرة بالإشادة فى مجال تعزيز فرص السلم الدولى.

من جهة أخرى، فإن قائمة الفاعلين الدوليين، عرضة للتغيير المستمر بحكم دخول فاعلين جدد إليها، أو خروج فاعلين سابقين منها، كانتهاء محالفة دولية، أو زوال رابطة آقليمية، أو انهيار دولة، أو اضمحلال شركة دولية عابرة للقوميات، إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التى تعزز الحاجة إلى وجود بعض هؤلاء الفاعلين الدوليين، إنما تنبع أساسًا من وجود احتياجات دولية متجددة تقتضى الاستعانة بأدوارهم للمساعدة إما فى تلبية توقعات دولية معينة ، أو فى حل مشكلات دولية معينة، وهكذا.

من هذا نخلص إلى القول بأن الطبيعة الديناميكية للنظام الدولى بحيويتها الفائقة، سوف تبقى مصدرًا رئيسيًا ومهما لإفراز هذه الفئات المختلفة من الفاعلين الذين لا يرتبط وجودهم أو نشاطهم أو أداؤهم لأدوارهم بمناطق جغرافية محددة، بقدر ما يرتبط بمقدرتهم على توفير الإمكانية التى تتيح لهم الوفاء بجانب من تلك الاحتياجات الدولية المتزايدة في شتى مناحى الحياة. ولعل مما يبرهن على صحة ما ذكرناه، هو هذا التكاثر المستمر فى أعداد هؤلاء الفاعلين الدوليين على اختلاف الفئات التى ينتمون إليها، ولا يوجد ثمة ما يشير إلى احتمال حدوث العكس فى ظروف مجتمع دولى تتزايد توقعاته

بصورة غير مسبوقة، وتتضاعف مطالبه واحتياجاته، وتتضخم مشكلاته وتحتد أزماته، ومن هنا تشتد الحاجة إلى أدوار هؤلاء الفاعلين على الرغم من التفاوت الواسع فى إمكاناتهم سواء بمعيار الثراء المادى والاقتصادى أو بمعيار القدرة التكنولوجية والعسكرية، هذا إذا لم نشر إلى مستوى الحضور السياسى أو الفعالية التنظيمية التى تؤثر فى قدرة تلك الأدوار على تحقيق المطلوب منها.

أما عن الفاعلين الدوليين الذين سنركز عليهم هنا، فهم بالترتيب:

١-الفاعلون القوميون أو الدول (National Actors) .

٢- الفاعلون الحكوميون أو الرسميون على المستوى الدولى ببعديه العالمى والإقليمى (International Governmental Actors) .

٣- الفاعلون غير الحكوميين والعاملون عبر الحدود القومية للدول (Transnational Actors) .

أولاً: الفاعلون القوميون أو الدول:

يتمثل هؤلاء الفاعلون القوميون أساسا فى الدول القومية (Nation – States) التى لا يزال لها الثقل الضارب والنفوذ المؤثر من بين كل القوى التى تتحرك على المسرح السياسى الدولى. إن أهم ما يميزها كقوى فاعلة فى النظام الدولى هو أنها تتمتع بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة إلا بما قد ترتضيه بإرادتها الحرة ودون ما قيد أو إكراه خارجى يمكن أن يقع عليها من أى مصدر كان، ومن هذا المنطلق، يكون لهذه الدول السيطرة الكاملة على مواردها الاقتصادية وقدراتها العسكرية، وهى عندما تحاول توظيف تلك الموارد والقدرات دفاعا عن مصالحها الحيوية وفق ما تراه ملائما لظروفها أو بما يوفر لها الرد المناسب على المخاطر والتحديات الخارجية التى تواجهها، فإنها تمارس بذلك حقا ثابتًا لها لا جدال فيه ولا خلاف عليه.

والحديث عن الدولة القومية كوحدة أساسية فاعلة فى النظام السياسى الدولى لا يكتمل بغير الحديث عن القومية نفسها والتى هى الأساس فى وجودها والقوة الدافعة والمحركة لها. أو كما يقول أساتذة العلاقات الدولية فإن الخصائص الذاتية المتميزة لكل

دولة من بشرية وحضارية وجغرافية وإقليمية، هى التى تؤثر فى تحديد مصالحها القومية وأهداف سياستها الخارجية، وهى التى تقرر بصورة أو أخرى نمط استجابتها السلوكية تجاه كافة المواقف الدولية التى تكون طرفا فيها ، سواء كانت تلك المواقف تتفاعل لصالحها أو ضدها.

حقوق الدول وواجباتها فى القانون الدولى:

يسلم القانون الدولى بأن للدول حقوقًا كما أن عليها واجبات. وبداية، فإنه يجب التفرقه بين نوعين من هذه الحقوق: الحقوق الطبيعية التى تثبت للدولة بحكم وجودها ذاته، والحقوق التى تتقرر لها عن طريق التعاقد أو العرف الدولى. ويدخل ضمن الحقوق الأساسية للدول:

(أ) حق البقاء Self-Preservation، ويعنى أن لكل دولة الحق فى أن تتصرف على أى نحو يكفل لها بقاءها ويضمن استمرارها، ويترتب على ذلك أنه يكون من حقها أن تتخذ لنفسها ما تراه ملائما من الوسائل التى تدفع بها عن نفسها الأخطار الخارجية التى تتهددها، بما في ذلك فى الحق فى عقد المعاهدات والمواثيق الدفاعية، أو الدخول فى عضوية المنظمات الإقليمية والعالمية متى كان فى ذلك دعم لمقدرتها على البقاء.

ويرتبط بحق البقاء، حق الدفاع المشروع عن النفس، وبموجبه يصبح للدولة الحق غير المشروط في الدفاع عن نفسها عندما تكون عرضة للعدوان الخارجى، وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة هذا الحق للدول دون مواربة وسواء مارسته بصورة فردية أو جماعية.

(ب) حق الدولة فى الاستقلال Independence، وهو حق ثابت للدولة بموجب ما تتمتع به من صلاحيات السيادة التى تقتضى انفراد الدولة بممارسة كافة مظاهر هذه السيادة داخليًا وخارجيًا . بيد أنه بالنسبة للسيادة الخارجية فإنها على خلاف السيادة الداخلية ليست مطلقة، وإنما هى مقيدة بقواعد القانون الدولي، وبالإلتزامات التعاقدية التى تدخل طرفًا فيها مع غيرها من الدول.

(جـ) حق المساواة Equality ، لما كانت الدولة تتمتع بالسيادة والاستقلال، فإنه يصبح من حقها التمتع بحق المساواة القانونية مع غيرها من الدول وفق ما تقرره قواعد

وأحكام القانون الدولى العام، وذلك بصرف النظر عن مساحتها أو تعداد سكانها أو حجم ثرواتها الاقتصادية، إلخ. وقد أكد هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة فى مادته الثانية التى نصت على أن هذه المنظمة تقوم على كفالة مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها.

ويترتب على ممارسة هذا الحق ألا يصبح من حق أى دولة أن تملى إرادتها على دولة أخرى تامة السيادة فيما يتعلق بأى شأن من شئونها الخاصة بها، كما يكون لكل دولة صوت واحد عند التصويت على التوصيات أو على مشاريع القرارات المطروحة فى المؤتمرات والهيئات الدولية التى تشارك فى أعمالها ومداولاتها.

وفي مقابل تلك الحقوق الأساسية للدولة، فإن هناك أيضا مجموعة من الواجبات والالتزامات التى يتعين عليها احترامها ومراعاتها وعدم الإخلال بها، ومن أهم تلك الواجبات:

١-واجب عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى نظرًا لما قد يمثله هذا التدخل من عدوان على سيادتها أو إهدار لاستقلالها.

لكن هذا التدخل فى حالات معينة قد يكون مشروعًا ومبررًا وذلك عندما تستند الدولة المتدخلة إلى معاهدة تخولها ذلك، أو عندما تطلب منها إحدى الدول التدخل إلى جانبها ضد دولة معتدية، إلخ. إلا أنه وبصورة عامة، فإن تدخل الدولة بعيدًا عن المبررات السابقة، يكون غير مشروع، خاصة إذا ما جاء مستندًا فقط إلى الاعتبارات السياسية التى تمليها مصالح الدولة المتدخلة وحدها ولا شىء آخر سواها.

٢- واجب حل المنازعات الدولية التى تكون الدولة طرفا فيها بالطرق السلمية، وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على هذا الالتزام بنصوص صريحة وقوية لما فى ذلك من حماية للسلم والأمن الدوليين.

٣- واجب الدولة في التعاون مع الأمم المتحدة فى تنفيذ نظام الأمن الجماعى الذى نص عليه الميثاق. ولهذا الواجب شقان أحدهما سلبي ويتمثل فى عدم الانحياز إلى جانب الدولة التى تعاقبها الأمم المتحدة وكذلك عدم الاعتراف بأى كسب إقليمى تحصل

عليه الدولة المعتدية، أما ثانيهما وهو الشق الإيجابى فيتمثل فى ضرورة أن تضع الدولة كل إمكاناتها تحت تصرف الأمم المتحدة لمعاقبة العدوان وذلك إعمالاً للفصل السابع من الميثاق.

٤- واجب الدولة فى معاملة جميع الأشخاص الخاضعين لسيادتها على أساس المساواة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تمييز.

ويرتبط هذا الواجب أشد الإرتباط بالمحاولات المستمرة التى تبذلها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية باعتبارها مشكلة دولية لا داخلية تلتزم الدول باحترامها وتسأل عن الإخلال بالتزامها حيالها من قبل المجتمع الدولى، وسوف نأتى على ذكر هذا تفصيلا فى موضع لاحق.

وإذا كانت هذه هى الحقوق والواجبات الأساسية التى قررها القانون الدولى للدول المستقلة ذات السيادة، فماذا عن قواعد القانون الدولى نفسه وكيف يمكنها أن تتغير فى مجتمع دولى تعتبر الديناميكية والقابلية للتطور والتغيير هى أخص خصائصه، الأمر الذى يخرج بالكثير من هذه القواعد القانونية عن أطرها التقليدية المعتادة؟

ويأتى الرد على هذا التساؤل بأن الأساس فى تغيير قواعد القانون الدولى هو الاتفاق الذى تتوصل إليه الدول حول ما ترى إدخاله على بعض تلك القواعد من تغيير. وعادة ما تكون الأداة المناسبة لذلك هى ما تعقده الدول من اتفاقيات دولية متعددة الأطراف، حيث تحل ما تتضمنه من نصوص وأحكام تدريجيًا محل القواعد القديمة حتى وأن لم يتم نسخ هذه القواعد الأخيرة بصورة رسمية معلنة.

وقد يحدث فى حالات معينة، أن ترفض الدول التقيد ببعض قواعد القانون الدولى دون أن تسعى فى الوقت نفسه إلى التفاوض فيما بينها لإحلالها بقواعد أخرى جديدة، ومن هنا فقد تجد تلك الدول نفسها واقعة فى مأزق خاصة فى غياب سلطة عالمية تختص بتشريع قواعد القانون الدولى وتنفيذها بالوسائل الجبرية، وهو ما يعنى أن البديل لمثل هذا الوضع يمكن أن يتمثل فى حدوث فوضى دولية (International Anarchy) ، بما يترتب على ذلك من تزايد خطر اللجوء إلى العنف فى العلاقات الدولية.

تقييم دور المؤثر القومى فى العلاقات الدولية المعاصرة:

عندما يحاول أساتذة العلاقات الدولية أن يرصدوا تأثير العامل القومى فى السياسة الخارجية للدول، وفى واقع العلاقات الدولية المعاصرة بصورة عامة، فإن اقترابهم من دور هذا المؤثر وتقييمهم له يتم في العادة من خلال تركيزهم على منظورين تحليلين رئيسيين هما المنظور الإيجابى والمنظور السلبى لهذا التأثير وما يتبع ذلك بطبيعة الحال من تداخلات وتشابكات وتداعيات، وسنحاول فيما يلى توضيح أبعاد كل منهما:

أولاً: المنظور الإيجابى لدور المؤثر القومى فى العلاقات الدولية وهو يستند فى أساسه على عدد من الاعتبارات الهامة التى تتمثل فى الآتى:

(أ) أن للمؤثر القومى دور لا ينكر فى دفع النمو الديمقراطى وتعزيزه فى الكثير من دول عالمنا المعاصر، وينبثق هذا الدور الداعم من اعتناق المبدأ الدستورى الذى يقضى بأن الأمة هى مصدر السيادة وجميع السلطات، مما يعنى أن للشعب كل الحق فى أن يختار بنفسه ولنفسه نظام الحكم الذى يمكنه أن يحقق له كل تطلعاته وأمانيه.

وإذا كان تعزيز الديمقراطية وتعميق أسسها وقواعدها فى الدولة يبدو في ظاهره شأنا داخليا بحتًا، إلا أن هذا الأمر قد يكون له من الدلالات والانعكاسات الدولية ما يتجاوز هذا المدى المحدود بكثير. فالديمقراطية عندما تسود فى أى دولة فإنها تعنى أنها قد أصبحت دولة مؤسسات، ومن هذه المؤسسات ما تناط بها مسئولية وضع السياسة الخارجية للدولة بصورة عقلانية ومدروسة، ووفق حسابات صحيحة وتقييمات واقعية وتوقعات دقيقة كل ما يمكن أن تنطوى عليه من فرص أو مخاطر. وفى ذلك تحقيق لمبدأ المساءلة الدستورية الذى تخضع له الحكومات الديمقراطية أمام شعوبها، كما أن السياسة الخارجية للدولة عندما ترسم وتتخذ القرارات المتعلقة بتنفيذها ضمن هذا الإطار المؤسسى الديمقراطى، فإن هذا ينفى عنها البعد الشخصى وغير العقلانى أحيانا الذى يغلب عليها عندما تغيب الديمقراطية وتنتفى المسئولية وتطغى نزعة الاستبداد الفردى على ماعداها.

(ب) ومن ناحية أخرى، فإن للمؤثر القومى دور فعال للغاية فى تأكيد احترام العالم ممثلا فى مواثيق المنظمات الدولية والرأى العام الدولى لحقوق الإنسان والجماعات المدافعة عن تلك الحقوق فى دول كثيرة من العالم، لحق تقرير المصير Right of Self-Determination حتى أن هذا المبدأ الدولى الإنسانى أصبح ركيزة أساسية من ركائز العلاقات الدولية المعاصرة.

ويقصد بحق تقرير المصير توفير الحرية الكاملة لكل قومية من القوميات فى أن تقرر مصيرها السياسى بما يمكنها من إدارة شئونها والتصرف فى أوضاعها الذاتية دون وصاية خارجية عليها.

ولحق تقرير المصير وجهان أحدهما داخلى والآخر خارجى. فحق تقرير المصير الداخلى يقصد به أن يكون للدولة مطلق الحق فى أن تحكم نفسها وأن تختار ما تراه ملائما لظروفها ومصالحها من سياسات وقرارات دون تدخل أو تهديد بالتدخل من جانب الدول الخارجية لفرض أوضاع عليها تعدها انتهاكا لسيادتها الوطنية أو القومية. ويؤكد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية على ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

وأما بالنسبة لحق تقرير المصير الخارجى والذى يلقى قبولاً دوليًا عامًا، فإنه يعنى حق كل دولة فى الحصول على استقلالها السياسى كاملا متى تهيأت الظروف والمقومات الذاتية التي تمكنها من ممارسة هذا الحق الإنسانى الأساسى.

وضمن هذا الإطار يقال أنه إذا كانت النتيجة المباشرة للاعتراف بحق تقرير المصير للدول والشعوب، هى حصولها على استقلالها، فإن هذه النتيجة على قدر ما تحل من مشاكل، فإنها تخلق مشاكل دولية أخرى عديدة حتى وأن حدث ذلك بصورة غير مقصودة، ومن أهم تلك المشكلات مشكلة الدول المحدودة الحجم والموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية التى يوصف بعضها بالدول المتناهية الصغر (Microstates) ويقصد بها الدول التى تفتقر بشدة إلى مجموعة المقومات الأساسية التى تضمن بقاءها واستمرارها كوحدات مستقلة فى

المجتمع الدولى. ويضيف المحللون أن هذه المشكلة تبدو مثيرة للقلق عندما يتعلق الأمر بتمثيل هذا النوع من الدول فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ تتمتع على قدم المساواة بحق التصويت مع غيرها من الدول، وفى المسائل الدولية التى يتطلب إقرارها توافر شرط الأغلبية العددية، فإن ذلك قد يتحقق من خلال الاتفاق الذى يحدث بين مجموعة من الدول ذات الوزن السكانى والجغرافى البالغ الضآلة، ومن ثم تكون مثل هذه الأغلبية مضللة وغير معبرة عن الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولى.

(جـ)أن للمؤثر القومى دور إيجابى كذلك فى دفع عجلة النمو الاقتصادى للدولة وتسريع دورانها، فالقومية بنزوعها إلى التطور والتحديث (Modernization) ، وبسعيها إلى تقوية الدعائم التى تنهض عليها القوة القومية للدولة وفى موقع الصدارة منها الدعامة الاقتصادية، تعتبر من القوى المحفزة والمحركة لعملية التنمية الإقتصادية، وبخاصة فى عالمنا المعاصر الذى تلعب فيه المنافسة الاقتصادية بين كل الدول والمجتمعات الإنسانية دورًا حاسمًا بل ومصيريا. ولنا أن نتصور ما يمكن أن يكون عليه حال الأمم التى تتخلف عن مواكبة ركب التنمية الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية فى ظل ضغوط العولمة وتحدياتها التى لن ترحم أحدًا من المتقاعسين أو المتخلفين. أن معنى تخلف أى دولة فى هذا المضمار، هو ترسيخ تبعيتها الاقتصادية والسياسية لغيرها من الدول، وجعلها أكثر عرضة للاختراق الخارجى مما لابد وأن يقلل من مقدرتها على التصدى والمقاومة لما يمكن أن تتعرض له من ضغط أو تأمر خارجى.

(د) أن القومية تشكل مصدرًا هامًا من مصادر التنوع الثقافى والحضارى نظرًا لما تتصف به كل أمة من خصائص ومعطيات ثقافية وحضارية تتميز بها على غيرها من الأمم، ويذكر المحللون أنه لولا هذا التنوع الثقافى والحضارى لما أصبح التاريخ الإنسانى على هذه الدرجة الهائلة من الخصوبة والثراء، ولما ساهمت تلك الثقافات القومية والإنسانية فى تحريك مسار التاريخ ودفع عجلة التطور الحضارى والإنسانى إلى الأمام فى حركة دائبة مطردة لم تهدأ أبدًا ولم يتباطأ إيقاعها فى أى لحظة حتى برغم ما كان ينشب فى المجتمع الدولى من حروب وصراعات ومنازعات، إلخ[1].

(1) John, T. Rourke, International Politics on the World Stage, (Dushkin'/McGraw Hill, 6th edition. 1997), PP. 144-145.

ثانيًا: المنظور السلبى لدور المؤثر القومى فى العلاقات الدولية المعاصرة، وهو يركز بالأساس على النتائج السلبية التى يفرزها هذا المؤثر والتى تتضح أشد ما يكون فى الآتى:

(أ) التطرف القومى والعرقى الذى يصل أحيانا إلى حد الهستيريا أو الهوس (Xenophobia) بكل ما يفرزه هذا الهوس من مشاعر سالبة متبادلة تقوم فى أساسها على الشك والكراهية والخوف الذى يملأ تلك القوميات، هذا إلى جانب مشاعر اللامبالاة أو عدم الاكتراث بالآخرين (Lack of Concern for Others) سواء ما تعلق من ذلك بمصالحهم أو بحاجاتهم الأمنية، إلخ.

من ناحية ثانية، فإن هذا الهوس القومى قد ينتج عما يصفه بعض المحللين بعقدة الاستعلاء على القوميات الأخرى (National Superiority) ، وقد تؤدى الإفرازات والتداعيات السالبة لهذه العقدة العنصرية إلى الممارسات التى تقوم إما على القهر الداخلى (Internal Oppression) أو اقتراف العدوان الخارجى (External Aggerssion) ، وإلى الحد الذى يجعل العالم ينظر إلى القوميات التى تحركها مثل هذه النزعات المدمرة من البغض والأنانية والعدوانية والاستعلاء، وكأنها عدو للإنسانية جمعاء. وتقدم الأيدولوجية القومية العنصرية العدوانية واللاإنسانية لألمانيا النازية فى الثلاثينيات من القرن العشرين مثالا عمليا مجسما لهذا النوع الهدام والخطير من القوميات، فقد كانت عدوانيتها واستعلاؤها العنصرى واعتقادها بأحقيتها فى سيادة العالم، سببًا رئيسيًا مباشرًا فى تفجير الحرب العالمية الثانية التى أصيبت الإنسانية من جرائها بويلات تدميرية فاقت كل ما عرفته فى تاريخها[1].

(ب) يتمثل التأثير السلبى الآخر للمؤثر القومى في العلاقات الدولية، فى بروز وتفاقم مشكلات الأقليات القومية (National Minorities) فى دول كثيرة من العالم بكل ما يترتب عليها من نتائج دولية فى غاية الأهمية والخطورة.

وبداية فإنه يقصد بالأقلية القومية ذلك الجزء من شعب الدولة الذى ينتسب إلى أصل قومى يختلف عن ذلك الذى تنحدر منه غالبية هذا الشعب[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨ – ١٤٩.

(٢) راجع فى هذا الموضوع:
د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١)، ص ١٠٦ ومابعدها.

وبمعيار الأهمية السياسية، فإنه ينبغى التفرقة بين نوعين من الأقليات القومية: الأقلية القومية التى يتركز وجودها فى المناطق الحدودية للدولة، والأقلية التى تشارك دولة مجاورة قوميتها.

فبالنسبة للنوع الأول من الأقليات فإن تطلعها عادة ما يكون متجها إما إلى الإنفصال لتكوين دولة مستقلة خاصة بها، أو الحصول على درجة عالية من الحكم الذاتى (Autonomy) ومن ثم التمتع بحق المعاملة المتساوية مع الأغلبية. وأما النوع الثانى من الأقليات القومية فإن هدفه يتركز غالبًا فى المطالبة بتعديل الحدود الدولية حتى يتاح لشعب هذه الأقلية أن ينضم إلي الدولة المجاورة التى تشاركها قوميتها لتصبح بذلك جزءًا من شعبها، ومثل هذا التطلع يحظى غالبًا بتأييد هذه الدولة المجاورة ودعمها له.

وتنعكس هذه التفرقة بين أنواع الأقليات القومية وظروفها وأوضاعها على نمط السياسات التى يمكن للدولة صاحبة المشكلة انتهاجها كحلول لها ، ففى الحالة الأولى قد يكفى منح الاستقلال الذاتى وكفالة المساواة مع الأغلبية فى إرضاء مطالب الأقلية، وتسوية المشكلة القائمة دون نقطة الانفصال، هذا بينما في الحالة الثانية، فأنه مهما نفذت الدولة من سياسات متسامحة ومهادنة فى مواجهة مثل هذه الأقلية القومية، فإنها قد لا تنجح فى إخماد نزعتها الانفصالية، وستظل تلك الأقلية تصر علي تعديل الحدود حتى تتمكن من الانضمام إلى الدولة المجاورة التى ترتبط معها بأواصر قومية واحدة.

وقد شهدت العقود الأخيرة الكثير من الحلول التى نفذتها الدول للتغلب على مشكلة الأقليات القومية فيها، والتى تراوحت فى أهميتها ومداها بين:

١-السماح بانفصال الأقلية القومية عن الدولة لأسباب قد يرجع بعضها إلى تدهور قوة الدولة وعجزها عن أن تفرض سيطرتها على الأقلية التى تلح فى طلب الانفصال، كما قد يكون السبب هو عدم قدرة الدولة على تحمل الأعباء المادية الباهظة التى تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمناطق التى تقطنها تلك الأقليات، وأخيرا فإن السبب قد يكون فى الضغوط التى تمارسها القوي الخارجية من أجل اجبار الدولة على الاعتراف لهذه الأقلية المتمردة بحق الانفصال.

٢- الإذعان لبعض مطالب تلك الأقليات القومية ومحاولة أرضائها كمقدمة

لإقناعها بالتنازل عن دعاويها الانفصالية، ومثل هذا الحل التوفيقى الذى يتعاطف مع الأقلية ويحاول الاستجابة عمليا لبعض مطالبها وتطلعاتها، يخدم مصالح الدولة صاحبة المشكلة بصورة غالبًا ما تعجز عنها الحلول التى تتسم بالتشدد وعدم التسامح.

٣- الالتجاء إلى الحلول العنيفة واللاإنسانية كالإبادة الكاملة لهذه الأقليات العنصرية كما فعلت ألمانيا النازية فى حقبة الثلاثينيات، وقد صاحب ذلك فى معظم الأحيان تنفيذ سياسات الطرد الجماعى والتهجير الإجبارى لشعوب هذه الأقليات المغلوبة على أمرها لإخلاء المناطق التى تقيم فيها وفى ذلك تدمير لقوتها وإضعاف لها.

٤- تنفيذ الحل الذى يقوم فى جوهره على تبادل الأقليات القومية بين الدول، ويتحقق هذا الحل بأسلوب التفاوض الدبلوماسى بين حكومات الدول المعنية بتلك المشكلة. وينظر إلى تبادل الأقليات على أنه حل لا إنسانى تماما لأنه يقوم على اقتلاع الملايين من مواطن اقامتهم التى عاش فيها أباؤهم وأجدادهم وترحيلهم إلى الدولة الأخرى تحت مبرر الانتماء المشترك أو التجمع القومى دون أن يكون لهم بتلك الدولة سابق معرفة أو أى ارتباط نفسى حقيقى[١].

وإذا تركنا هذا التقييم لدور المؤثر القومى فى العلاقات الدولية ببعديه الإيجابي والسلبى، فإن السؤال الذى آخذ يلح على العالم وبخاصة منذ التسعينيات من القرن العشرين هو: ما هو مصير القومية فى عصر العولمة (Globalization) وتقلص الحدود الجغرافية والفواصل المكانية، واتجاه الدول نحو التوحد اقتصاديا على هذا المستوى العالمي الشامل؟

ولنبدأ أولاً بالإشارة إلى ظاهرة العولمة وما تعنيه قبل محاولة الرد على التساؤل السابق بأهميته البالغة عند هذه المرحلة من تطور النظام السياسى الدولى والعلاقات الدولية عمومًا.

فظاهرة العولمة الجديدة وجدت من يفسرها بأنها تشير إلى جملة من التغييرات التى ينبغى أن تسود العالم دون عوائق ولا اعتبار معها لحدود لدولة القومية[٢]. وهناك

(١) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) راجع: د. عبد العاطى محمد، العولمة بين السياسة والاقتصاد فى موسوعة أحداث القرن العشرين، الجزء الأول، النظام الدولى (الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠) ص ١٨١.

التعريف الآخر لها وهى أنها تعنى التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية[١].

وثمة تعريف ثالث لها وهو أن العولمة هى «العملية التى من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمي»، كما أنها تعنى الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشآت فى الدول المختلفة[٢]. ومن التعريفات الأخرى أن العولمة تشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة، وضبط الصراعات بين المجموعات المهاجرة وتلك المقيمة، إلخ[٣].

وهناك من يستخدم مفهوم العولمة لوصف حقيقة أيديولوجية أو ثقافية معينة على أساس أن العولمة هى نجاح التزاوج بين السوق والديمقراطية. ويذهب آخرون فى تعريف العولمة إلي حد القول بأنها العملية التى بمقتضاها تصبح الجغرافيا أقل أهمية إلى حد كبير فى رسم الحدود بين الدول وفى دمج الاقتصاديات الدولية، وتداخل العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات، وإذا كانت المسافات الجغرافية لن تتلاشى بالطبع، فإنها ستصبح نسبية وسيتحرر الناس والسلع والرموز من إطارهم الجغرافى، ولن يصبح الناس محميين بالحدود، كما سيتلاشى دور الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين الوطنيين واستراتيجياتهم أيضا، وبدلاً منهم ومنها سوف تتكفل العولمة بتلبية الاحتياجات فى كل المجالات الحياتية، وستكتسب العولمة قوتها مع مرور الوقت عندما يتمتع الناس فى كل مكان ودون تمييز أو عوائق فى الاتصال بما تتيحه لهم التكنولوجيا الحديثة من تقدم وخدمات واستثمارات وتبادل للمنافع، وهم وهذا هو الأهم عندما يتصرفون وفقا للعولمة، فإنهم يجعلونها تتحقق بالفعل دون إكراه خارجى[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨١-١٨٢.
(٢) المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٤) المرجع السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

من هذا كله يضح أن عناصر عملية العولمة وفق التعريفات الشائعة لمفاهيمها عند هذه المرحلة من مراحل بزوغها وتطورها تتمثل في الآتى:

١-أن صلب العولمة هو العمل باتجاه تحرير الاقتصاديات العالمية على نمط السوق الحر، ودمجها في اقتصاد عالمى واحد.

٢-وأن الليبرالية السياسية تصبح متطلبا ضروريًا لتحقيق الهدف السابق.

٣- وأن العولمة تسعى إلى إزالة الحواجز الجغرافية فى العلاقات الدولية، وتقليص السيادة الوطنية للدول إلى أقصى حد مستطاع.

٤- وأن العولمة تجسد تفوق النمط الأمريكى فى التغيير باعتباره النموذج الأمثل الذي يتعين على العالم الاحتذاء به. ولعل هذه الحقيقة الأخيرة هى التى دفعت بعض المفكرين إلى إعادة صياغة مفهوم العولمة على النحو التالى: «إن العولمة هى عملية تغيير اقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى فى إطار سيادة النمط الأمريكى يجرى تعميمها لتشمل العالم كله دون حواجز أيًا تكن طبيعتها وتتم خارج نطاق السيادة الوطنية، ومجالاتها الرئيسية هى السوق والديمقراطية والمجتمع»[١].

أن هذا التوجه الدولى الكاسح نحو العولمة ، وضع المؤثر القومى في العلاقات الدولية المعاصرة في مواجهة العديد من التحديدات الرئيسية والهامة للغاية، والتى أخذت تبرز فى الآونة الأخيرة علي النحو التالى:

١- التحدى الذى يخلقه النمو المتزايد والمطرد فى قوة الاقتصاديات عبر القومية (Transnational Economics) وما يتركه ذلك من انعكاسات علي مواقف وسياسات الدولة.

يقول المحللون أن التبادل الاقتصادى المتعاظم بين مختلف الشعوب والثقافات الاجتماعية والإنسانية يؤدى إلى تقريب دول العالم من بعضها علي نحو لم يسبق له مثيل، فقد خلق هذا التبادل ظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل (Mutual Interdependence) الذى

(١) المرجع السابق، ص ١٨٥.

اتسعت ابعاده وتعمقت نتائجه وتأثيراته بصورة تفوق الحصر. وهناك من المؤشرات الراهنة ما يقطع بأن هذه الظاهرة الاعتمادية سوف تتطور إلى الدرجة التى ستصبح معها علاقات تلك الأمم ببعضها أكثر تعقيدًا وتداخلا مما هى عليه الآن، كما أنها ستضعف من قوة الوشائج الوطنية التى فرضت نفسها على العلاقات الدولية فى الماضى[1].

ومن جهة ثانية، فإن القوة المتعاظمة للاقتصاديات عبر القومية سوف تعمل على تضييق الفجوة بين الثقافات الوطنية وهو أمر باتت معالمه وشواهده الواقعية واضحة كل الوضوح.

ولعل من بين العوامل التى تغذى هذا الميل إلى التقارب بين الثقافات والمجتمعات السياسية المختلفة، هو أن تحديات المنافسة الاقتصادية على صعيد العالم بأكمله، وحرص الدول على أن تظفر بنصيب فى هذه المنافسات الاقتصادية الدولية، هو الذى يجعلها تحاول أن تأخذ بنمط من السياسات والمعايير الاقتصادية الدولية التى تحكم تلك المنافسات وتعزز نتائجها والتى تتمثل بل وتكاد تتطابق بين هذه الدول كلها، وإذا حاولت الدولة أن تخرج عن هذا النمط المشترك من السياسات والقواعد والمعايير، فإن ذلك لابد وأن يجعلها تخسر أرضا على ساحة المنافسة الاقتصادية الدولية لصالح الآخرين[2].

٢- التحدى الناتج عن تعاظم تأثير الاتصالات عبر القومية (Transnational Communications) فإذا كانت الاقتصاديات عبر القومية قد أضعفت بوضوح من دور المؤثر القومى في العلاقات الدولية، فإن الثورة التكنولوجية المذهلة فى نظم وأساليب الاتصالات الدولية أو عبر القومية، ساعدت بقوة متزايدة على اختراق الحدود السياسية والنظم الحاكمة فى معظم دول العالم ووضعتها كلها فى مواجهة تحديات جديدة ليس لها سابق عهد بها. لقد امتد هذا التأثير وتعمق ليشمل كل مجالات الفكر السياسى والثقافى والإنسانى والاجتماعى، والمعتقدات ومنظومات القيم، إلخ، ناهيك عما تخلقه الاتصالات عبر القومية من تأثيرات فيما يتعلق بقدرتها على تغيير الاتجاهات القومية من قضايا السياسة الدولية ومشكلاتها الراهنة كما حدث في البوسنة وكوسوفا والصومال وبوروندى والعراق، وغيرها.

---

(1) John T. Rourke, International Politics on the World Stage, PP. 171-172.

(٢) المرجع السابق.

٣- التحدى الذى تمثله الثقافات الدولية الجديدة العابرة للقوميات (Transnational Cultures) فإذا كانت الثقافات الوطنية موجودة ولا سبيل إلى انكارها، إلا أن هذه الثقافات أحيانا، ما تذوب وتنصهر فى ثقافات أخرى أقوى منها[١].

والثقافة كما نعلم هى ناتج التفاعل الذى يحدث بين العديد من المكونات كاللغة والدين والتقاليد والميراث التاريخى للأمة، إلخ، وبرغم ذلك يندر أن نجد ثقافة فى العالم لم تتأثر أو تؤثر بدرجة أو أخرى فى غيرها من الثقافات الوطنية، فهذا هو ما يشهد به التاريخ الثقافى للعالم: تفاعل وانفتاح وامتزاج وتأثير متبادل، إلخ.

لكن إذا كان هذا صحيحًا على إطلاقه، فإن ما نلاحظه اليوم من انفتاح الثقافات على بعضها يكاد يكون أمرًا بلا سابقة له هو الآخر، شئنا أن نسلم بذلك أو أبينا. إن الأمثلة التى يسوقونها لنا للتدليل على قوة هذا الانفتاح الثقافى عبر القومى، بصوره المكثفة وأنماطه غير المألوفة، كثيرة ولا حصر لها، ويقول لنا الخبراء المتخصصون فى هذا المجال: انظروا حولكم فى كل مكان واحكموا بأنفسكم، فهذا هو إرسال شبكة CNN الأمريكية الذى غزا معظم مجتمعات العالم وأصبح مصدرًا رئيسيًا للمعلوماتية، وهذه هى سلسلة مطاعم ماكدونالد وكنتاكى المنتشرة فى كل مكان من العالم بفلسفتها التى تتجاوز النشاط المباشر والبسيط الذى تزاوله، ثم هذه هى ثقافة البريد الالكترونى (E-Mail) التى غزت العالم واستحوذت على اهتمام شرائح واسعة من المثقفين ورجال الأعمال بل ومن عامة الأفراد في كل مكان، وهو ما أحدث ثورة ثقافية عالمية جديدة بلغت ذروتها مع هذا الكم الجبار من المعلومات التى تضخها شبكات الإنترنت الدولية وغيرها من القنوات الفضائية التى تعد اليوم بالآلاف حتى أنه لم تعد هناك دولة واحدة في العالم اليوم لا تبث إرسالا فضائيًا عبر عشرات الأقمار الصناعية المخصصة لنقل هذه البرامج والوقائع والأحداث والأخبار والتعليقات وغيرها من نماذج الحياة الاجتماعية والثقافية فى كل هذه الدول إلى جمهور المستقبلين لها على امتداد الكرة الأرضية من أقصاها إلى أقصاها.

لقد دفعت هذه الثورة الثقافية العملاقة والقائمة علي الاستخدام المكثف لوسائل الاتصال الإلكترونية بالغة التطور، الناس فى كل مكان إلى التساؤل: إلى أى ثقافة أصبحنا

(١) المرجع السابق، ص ١٨٩.

ننتمى أو بالأحرى أصبح العالم ينتمى إليها؟ وهل نحن فى عصر الثقافة الأمريكية أم أن العالم أصبح يعيش ثورة ثقافية من نوع خاص تتجاوز حدود دولة واحدة مهما كانت قوية وعملاقة ومتقدمة لتصبح ثقافة عصر جديد: عصر العولمة وتلاشى الحدود وتراجع القوميات، عصر التفاعل والامتزاج الذى يحدث بين مختلف الثقافات والمجتمعات بكل ما يفرزه هذا التفاعل الثقافى والإنسانى من إيجابيات وكذلك بكل ما يمكن أن ينطوى عليه من سلبيات وتحديات؟ أغلب الظن، وكما يشير العديد من المحللين، أننا نعيش هذا العصر الأخير.

يبقى القول هنا ، أنه وعلى الرغم من طغيان ثقافة العولمة بأفكارها ومفاهيمها التى سلفت الإشارة إليها، والتى تمثل اختراقا خطيرًا للثقافات الوطنية فى كل مكان، فإن هناك من أساتذة العلاقات الدولية من يعتقدون أن اختراقًا ثقافيًا بهذا الحجم والعمق لا يمكن أن يستمر هكذا ودون ما مقاومة، ويقولون:

(أ) أنه قد يكون من قبيل المبالغة غير المقبولة، أن نفترض أو أن نأخذ على محمل المسلمات أن القرن الحادى والعشرين سيكون القرن الذى سوف يتشارك فيه البشر قاطبة ثقافة واحدة: ثقافة العولمة الجديدة ، فهذا التوقع محفوف بالكثير من الشكوك، بل وقد تأتى تطورات المستقبل فى اتجاه معاكس تمامًا لكل تلك التوقعات التى يراهن مفكرون دوليون كثيرون عليها اليوم.

(ب) أن هذه المخاطر المحدقة بالثقافات الوطنية للكثير من المجتمعات الإنسانية، قد تتفاعل بإتجاه إحداث صحوة قومية جديدة (Resurgence of Nationalism) ، وقد تكون هذه الصحوة بمثابة الصخرة التى ستتحطم فوقها العولمة، أو على الأقل قد تؤدى إلى تراجع طوفانها الحالى وانحساره، ليستعيد بعدها كل مجتمع إنسانى إحساسه بكيانه وذاته وكذلك بما يفرضه هذا الإحساس عليه من أدوار ومسئوليات قومية.

(جـ) أنه وبدلاً من أن تتحلل الدول القومية وتنشطر إلى مجموعات عرقية وكيانات سياسية أو دينية وطائفية صغيرة (أو ما يسمى Splintering of the Nation-States)، فإنه وتحت وطأة هذا الشعور بالتهديد الذى يمكن أن يصل إلى حد محو الكثير من تلك

الدول من الخريطة السياسية للعالم، فقد تنشأ ائتلافات وتحالفات دولية جديدة ثنائية أو متعددة الأطراف لأهداف قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ويمكنها التصدى لخطر التحلل والانهيار.

(د) أنه قد يتبين من سياق التجربة التي يخوضها العالم اليوم أن الحلول التى تجلبها العولمة أو بمعنى أدق التى تفرضها العولمة، قد لا تكون هى الحلول الواقعية الملائمة والفعالة لمشكلات الكثرة الساحقة من الدول، وقد يدفع ذلك بها إلى مقاومتها بل ورفضها بكل ما ترمز إليه مهما كلفها الأمر. والدول عندما ستقاوم العولمة وترفضها فإنها ستفعل ذلك من منطلق الضرورة أو الاضطرار وبأنها هى وحدها وليس غيرها الأدرى بمشكلاتها والأكثر تحملا لمسئوليه البحث عن حلول لها، وأن هذه المهمة القومية الأساسية لا يمكن تفويضها إلى الآخرين لتأتيها الحلول من خارج حدودها بصرف النظر عن جدواها أو مدى واقعيتها، أو فداحة الثمن المدفوع فيها، إلخ[1].

ثانيًا: الفاعلون الحكوميون على المستوى الدولى: المنظمات الدولية الحكومية العالمية والإقليمية:

تمثل المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الحكومية الفاعل الرئيسى الآخر فى العلاقات الدولية المعاصرة. وقد اتسعت أبعاد الدور الذى تقوم به هذه المنظمات وتشعبت مسئولياته حتى أصبح بلا جدال ركيزة أساسية مهمة ومؤثرة إلى أبعد حد من ركائز هذه العلاقات، وهو دور وكما برهنت تجربة العالم معه، لا بديل له ولا غنى عنه.

السمات المشتركة للمنظمات الدولية من عالمية وإقليمية: Global and Regional

ثمة سمات مشتركة تشكل الأركان الأساسية التى يعتمدعليها تطبيق مفهوم التنظيم الدولى، ومن أبرز تلك السمات:

١-أن عضوية هذه المنظمات الدولية من عالمية وإقليمية تقوم على مبدأ المشاركة

---

١) يمكن الرجوع فى تفاصيل هذاهذا الرأى إلى ما ذكره الأستاذ الأمريكى جون رورك فى:
International Politics on the World Stage
مرجع سابق، ص ١٩٦ - ١٩٧.

الاختيارية، بمعنى أن الدول تقبل بالانضمام إلى هذه العضوية متى تواءمت مع حاجاتها ولم تشكل عبئا على مصالحها وأوضاعها، وبالمقابل فإن حق الانسحاب منها مكفول ولا يخضع إلا لبعض المعايير والاشتراطات التنظيمية، ويعرف ذلك بحق الانسحاب الإرادى.

٢- أن الصلاحيات التى تمنح لأجهزة هذه المنظمات الدولية تتقرر ضمن المدى الذى تسمح به الدول الأعضاء، وهو المدى الذى قد يمتد أحيانا إلى ما يعرف بالصلاحيات فوق القومية (الاتحاد الأوربى مثلا).

٣- أن أداء أى منظمة دولية يعتمد فى صميمه على وجود هيكل مؤسسى ملائم، أى هيكل يتفق وطبيعة الغايات التى تسعى إلى تحقيقها بجهود أعضائها وعلى قدر ما تتيحه ظروفهم وإمكاناتهم.

٤- التوزيع المتوازن على قدر الإمكان لحقوق الأعضاء وواجباتهم، ويمكن أن يتمثل ذلك عمليا فى صورة نظام متكامل من الحقوق والإلتزامات، ويعد فقدان التوزان بين هذين الجانبين مؤشرا على وجود خلل فى أوضاع بعض المنظمات الدولية، ويرد ذكر هذا التوزيع تفصيلاً فى صلب ما يعرف بدستور أو ميثاق المنظمة.

٥- إطار إجرائي محدد يحكم علاقات الأعضاء وينظم تعاملهم مع بعضهم فى مختلف الجوانب التى يمتد إليها أداء تلك المنظمات الدولية، هذا فضلا عن أهمية تلك الإجراءات فى بعض الأمور الحيوية كالتصويت على مشاريع القرارات، أو توقيع الجزاءات وتنفيذها، أو تعليق العضوية أو إنهائها، إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التعهدات التى تقبل بها الدول عند توقيعها على المواثيق المنشئة لهذه المنظمات الدولية، إلا أن سلوكياتها الفعلية داخلها، قد تحوى من التجاوزات ما يخرج بها تماما في بعض الأحيان عن صلب تلك الإلتزامات ويدمر أهدافها الأساسية، ومن ذلك مثلا:

(أ)أنه على الرغم من أن الاستخدامات غير المشروعة للقوة أى لغير الإغراض الدفاعية محظورة ومنهى عنها فى كافة المواثيق الدولية، إلا أنها شائعة فى ممارسات الدول ولم تتوقف أبداً.

(ب) أنه على الرغم من أن كافة المواثيق الدولية تنهى عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وتعتبره عملاً ماسًا بالسيادة الوطنية والاستقلال السياسى، إلا أن استخدام هذه الأداة المحظورة شاع واستقر حتى أصبح من معالم الوضع الدولى القائم الآن، كان هذا هو الحال فى الماضى وسيبقى هكذا فى المستقبل.

(جـ) أنه على الرغم من أن تلك المواثيق تحض الدول على عدم وضع عراقيل من شأنها أن تعيق التنمية الاقتصادية لغيرها من الدول، وتعتبر ذلك عملا غير مسموح به، إلا أن هذا النوع من السلوك يشيع فى ممارسات الدول لقوتها القومية دون ما اكتراث بهذا المنع أو الحظر.

(د) أنه على الرغم من أن التعاون من جانب الدول فى مسئولية تنفيذ التدابير الدولية الجماعية التى تقررها كافة المنظمات العالمية والإقليمية مطلوب بالحاح لأهميته وفاعليته فى تحقيقه الأهداف التى تتوخاها هذه التدابير، إلا أن الكثير من الدول قد تأخذ موقفا معرقلا أو سلبيا أو غير متجاوب معها طبقًا لما تمليه عليها اعتبارات المصلحة القومية الضيقة، وهكذا.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أنه وبالرغم من وجود مشاعر تسود على نطاق عالمى واسع بعدم الرضاء عن المحصلة العملية لأداء هذه المنظمات الدولية العالمية والإقليمية بسبب عدم إرتقائها إلى مستوى الطموحات والتوقعات التى صاحبت قيامها وتزايدت بالوقت، إلا أن هناك اقتناعًا دوليا واسعًا وبنفس الدرجة، بأن غياب تلك المنظمات عن الساحة الدولية لن يحل إشكالا، بل أنه سيخلق فراغًا كبيرًا سوف يضر أكثر مما يفيد، والدليل على ذلك هو تكاثر المنظمات الدولية، وبخاصة الإقليمية والمتخصصة منها، فى العقود الأخيرة بشكل لافت للنظر.

التحديات التى تواجه هذه المنظمات الدولية والتى تنبثق من الظروف المحيطة بتطور المجتمع الدولى:

فى رأينا، كما فى رأى أساتذة عديدين، فإن أبرز هذه التحديات تتمثل فى:

أولاً: تحديات الأمن فى مواجهة سباقات التسلح وتفاقم الحروب والصراعات الإقليمية

وفشل نظم الأمن الجماعى فى أن تبرهن على جدواها ومصداقيتها بالصورة المفترضة.

ثانيًا: تحديات التنمية فى مواجهة ضيق قاعدة الموارد المتاحة للتنمية فضلا عن الانفجارات السكانية ومشكلات عدم الاستقرار التى تعانى منها معظم بلدان العالم الثالث والتزايد المستمر في حجم مديونياتها الدولية وهو ما يضاعف من أعبائها ويضعها فى موقف اقتصادى فى منتهى الصعوبة والحرج.

ثالثًا: التحديات الناتجة عن اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التى تفصل بين دول العالم الصناعى المتقدم وبلدان العالم النامى، أو ما أصبح يعرف بصراع الشمال والجنوب.

رابعًا: التحديات النابعة من الحاجة إلى حماية البيئة الإنسانية والطبيعية فى مواجهة المخاطر التى تتولد عن التطبيق المتزايد للتكنولوجيا، وما ينتج عنه من أضرار جسيمة كالتلوث، وتهديد الموارد الطبيعية والغذائية في العالم، هذا بالإضافة إلى الأخطار الرهيبة التى تتهدد المجتمع الدولى منذ فترة بسبب محاولات الدول الكبرى غزو الفضاء الخارجى واستخدامه للأغراض العسكرية.

خامسًا: التحديات الناتجة عن إهدار الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية وتعرضها للانتهاك المستمر فى مناطق واسعة من العالم .

سادسًا: التحديات الناتجة عن ارتفاع نسب ومعدلات الأمية فى العالم بالرغم من ثورة العلم والتكنولوجيا والاتصالات التى لم تشهد البشرية فى تاريخها مثيلا لها من قبل.

المنظمات الدولية العالمية: عصبة الأمم والأمم المتحدة:

تعد عصبة الأمم والأمم المتحدة أبرز علامتين على طريق إقامة تنظيم دولى عالمى فى القرن العشرين.

كان الجديد الذى أتى به ميثاق عصبة الأمم هو أن إنشاء هذه المنظمة العالمية فى عام

١٩٢٠ كان يمثل المحاولة الدولية الأولى بإتجاه تحقيق التكامل من بين كل المقولات والنظريات التى عنيت بالبحث عن الكيفية المناسبة التى تكفل صيانة السلم والأمن الدوليين بوسيلة التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وفى إطار تنظيم دولى عالمى ينتظم فى عضويته جميع دول العالم بلا استثناء.

وقد نص ميثاق العصبة على إقامة ثلاثة أجهزة دائمة تابعة لهذه المنظمة العالمية هى الجمعية والمجلس وجهاز الأمانة العامة، وذلك بالإضافة إلى جهازين آخرين شبه مستقلين أنشئا خارج إطار الميثاق وهما محكمة العدل الدولية الدائمة فى لاهاى بهولندا، ومنظمة العمل الدولية فى جنيف بسويسرا.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس عصبة الأمم كان الجهاز الرئيسى الذى أنيط به بحث كل الجوانب المتعلقة بتطبيق نظام الأمن الجماعى وتسوية النزاعات الدولية من خلال الاضطلاع بدور الوسيط فى التقريب بين أطراف المنازعات وتهيئة الأسس الكفيلة بحل خلافاتها سلميًا، كما كان يقع على عاتق المجلس مسئولية إقرار التدابير الدولية الجماعية من عسكرية وسياسية واقتصادية التى يتعين اتخاذها لمعاقبة العدوان وإحباط آثاره.

والحق أن عصبة الأمم لم تحقق نجاحًا يذكر فى مضمار الحل السلمى للنزاعات الدولية لأسباب عديدة كان بعضها يخرج عن إرادتها كمنظمة عالمية، ومن ذلك تخلى بعض الدول الكبرى التى تتحمل مسئولية خاصة تجاه حفظ السلم والأمن الدوليين عن تأييد العصبة، وظهور بعض الأنظمة الدكتاتورية فى عدد من الدول الكبرى (ألمانيا وإيطاليا واليابان) التى انتهجت مسلكا دوليا كان يتناقض تمامًا مع كافة القيم والمثل والأخلاقيات الدولية التى قامت العصبة على تأكيدها كأسس جديدة للعلاقات الدولية فى عالم ما بعد الحرب. كذلك، فإن فشل العصبة فى تطبيق نظام الأمن الجماعى فى مواجهة اعتداءات الدول الكبرى المتكررة، وعجزها عن تنفيذ أية عقوبات رادعة ومؤثرة ضد العدوان، أفقد الدول الصغرى ثقتها فى فعالية هذه المنظمة وفى قدرتها على معاقبة العدوان وبما يحفظ لهذه الدول سيادتها ويحمى وحدة أراضيها. ومما زاد من سوء الموقف تغلب النزعة القومية على سلوك الدول مما جعلها فى النهاية تقرر سياساتها وتدافع عن مصالحها بوسائل كانت أبعد ما تكون عن روح ميثاق عصبة الأمم ، وبالتالى فقد وجدت المنظمة

العالمية نفسها ومنذ البداية فى مواجهة تحديات القومية وهى التحديات التى قادت فى النهاية إلى فشل العصبة ونشوب الحرب العالمية الثانية.

جاءت الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ كبديل للعصبة، وقد وضعت فى مقدمة أهدافها وغاياتها الأساسية: حفظ السلم والأمن الدوليين/ تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة فى الحقوق/ تحقيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية/ جعل الأمم المتحدة مرجعًا لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لخدمة الغايات الدولية المشتركة.

وقد تضمن البناء العام للأمم المتحدة الأجهزة والفروع الرئيسية التالية:

١- الجمعية العامة التى هى بمثابة برلمان عالمى تمثل فيه جميع دول العالم، ومن حقها مناقشة أى مسألة أو أمر يدخل فى نطاق الميثاق أو يتصل بصلاحيات فرع من فروعها أو بوظائفه، وعندما تخلص الجمعية العامة من مداولاتها إلى توصيات معينة، فإن عبء تنفيذها يقع على كاهل الدول الأعضاء والأمانة العامة والمجالس المختلفة فى المنظمة (أو ما يسمى بوكالاتها المتخصصة)، وهذه التوصيات وآن سميت قرارات، فإنها تفتقر إلى صفة الإلزام القانونى.

٢- مجلس الأمن وهو الجهاز التنفيذى الرئيسى فى المنظمة وتتركز مسئوليته فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وقمع أعمال العدوان، وإنزال العقوبات بالأعضاء المخالفين، وتتمتع الدول الخمس دائمة العضوية فى المجلس بحق الاعتراض على قراراته أو ما يعرف بحق الفيتو.

٣- المجلس الاقتصادى والاجتماعى وقد أسندت إليه مسئولية التعامل مع المشكلات الدولية فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والصحة العامة، وتعزيز التعاون الدولى فى ميادين الثقافة والتربية، وإشاعة الاحترام فى العالم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تفرقة أو تمييز، ويتبعه عدد من الوكالات المتخصصة.

٤- مجلس الوصاية الذى تحمل مسئولية إعداد المناطق والأقاليم المشمولة بالوصاية للحصول على الحكم الذاتى أو الاستقلال.

٥- محكمة العدل الدولية التى تعتبر الجهاز القضائى الدولى الرئيسى فى العالم وتختص بالنظر فى النزاعات الدولية من جوانبها القانونية.

أما عن أداء الأمم المتحدة كمنظمة عالمية، وما يعترض هذا الآداء من صعاب، فإننا سوف نفرد فصلا كاملا فيما بعد لتحليل دور الأمم المتحدة فى مواجهة تحديات عالم متغير.

التنظيم الدولى الإقليمى: مفهومه وتطبيقاته:

يستند التنظيم الدولى الإقليمى فى فكرته على المنطق الذى يزعم أن الحل الفعال للمشكلات ذات الطابع الإقليمى أساسًا، لا يضمنه سوى دخول الدول المعنية بتلك المشكلات فى ترتيبات إقليمية محددة، وبشرط أن تتوفر لها قاعدة ملائمة من إمكانات العمل الدولى الإقليمى المشترك.

وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بالمزايا السياسية العديدة التى يتيحها قيام المنظمات الدولية الإقليمية وبخاصة فى الكثير من المجالات الحيوية كالأمن والتعاون السياسى والاجتماعى بين الدول التى تجمعها ببعضها روابط التجاور الجغرافى، على أن الميثاق أكد فى الوقت نفسه على ضرورة أن تكون هذه المنظمات الإقليمية مرتبطة فى نشاطها بأهدافه ومبادئه وذلك من منطلق أن أهداف التنظيم الدولى الإقليمى والعالمى يجب أن تترابط وتتكامل فى خدمة قضايا السلم والأمن والاستقرار للمجتمع الدولى ككل. ومن هنا نجد مثلا أن كافة المنظمات العسكرية الإقليمية التى انبثقت إلى الواقع فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، استندت فى تبرير الدافع إلى قيامها على المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة التى اعترفت بحق كل دولة فى الدفاع الشرعى عن نفسها فرديًا وجماعيا، ومن أمثلة هذه المنظمات: حلف شمال الأطلنطى (الناتو). وحلف وارسو، وحلف جنوب شرقى آسيا، وحلف الانزوس، واتحاد غرب أوربا، إلخ.

وبالنسبة للمنظمات الدولية الإقليمية غير العسكرية كالجامعة العربية، أو منظمة الدول الأمريكية، أو منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن)، إلخ، فقد تصور ميثاق الأمم المتحدة أن لها دورًا مهمًا فى دعم الأمن الدولى. جاء ذلك فى المادة الثانية

والخمسين من الميثاق التى طلبت من تلك المنظمات الإقليمية بذل كل جهودها من أجل تسوية المنازعات التى تقع بين أعضائها بالطرق السلمية، وذلك قبل أن تحيلها إلى مجلس الأمن الدولى لبحثها والتصرف فيها. لقد جاء هذا التصور نتيجة الاعتقاد الذى ساور واضعى الميثاق من أن انتشار النزاعات الدولية وتفاقمها كان من المحتمل تماما أن يعيق مجلس الأمن عن التعامل معها بالفاعلية المنشودة، ومن هنا كان من الضرورى أن تقوم إلى جانبه أجهزة دولية إقليمية تلعب دورًا وسيطًا ومؤثرًا فى تسوية تلك المنازعات.

ومن ناحية أخرى، واستجابة لدعوة ميثاق الأمم المتحدة الدول إلى تعميق أواصر التعاون الاقتصادى فيما بينها، لما لذلك من تأثير إيجابى على تعزيز فرص السلم العالمى، فقد ظهر إلى الواقع العديد من المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة فى هذا المضمار، واستطاع بعضها أن ينجز الكثير وأن يحقق نجاحًا أصبح مثارًا للإعجاب، ومن الأمثلة البارزة لهذا النوع من المنظمات الاقتصادية الإقليمية: السوق الأوروبية المشتركة التى أصبحت تعرف منذ عام ١٩٩٢ بالاتحاد الأوروبى وهى أنجح تلك المنظمات جميعا على المستوى العالمى، ومنظمة الطاقة الذرية الأوروبية (اليوراتوم)، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ورابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ومشروع كولومبو، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك). والاتحاد الجمركى والاقتصادى لدول أفريقيا الوسطى، إلخ.

أما عن المنظمات الدولية الإقليمية العاملة فى حقل التعاون السياسى، فمن أمثلتها: مجلس أوروبا، ومجلس الشمال، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة دول أمريكا الوسطى، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والبرلمان الأوروبى، والجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا، والجمعية الاستشارية لاتحاد غرب أوروبا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلخ.

الجدال حول الإقليمية والعالمية:

لقد أثار نمو الإقليمية (Regionalism) وتوسعها إلى هذا الحد، جدالاً واسعًا بين دعاتها والمدافعين عنها، وبين دعاة العالمية (Universalism) ، وانصب هذا الجدال حول أيهما يجب أن تكون له الأولوية فى اهتمامات الدول: التنظيم الدولى الإقليمى، أم التنظيم

الدولى العالمى؟ وقد تمثلت حجج دعاة الإقليمية فى أن الإقليمية الدولية تتمتع بقدرة أكبر على الإنجاز من المنظمات العالمية، والسبب هو أن قلة عدد الدول الأطراف فى ترتيبات التعاون الإقليمى، والتى عادة ما تشدها إلى بعضها أواصر قوية من التقاليد المشتركة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابهة، تهيئ إمكانية أكبر للاتفاق فيما بينها، كما أن طبيعة التحديات الإقليمية التى تواجهها، تجعل استجاباتها تبدو متقاربة، وهو أمر قد لا يكون متاحًا بالنسبة لمنظمة عالمية كالأمم المتحدة.

أما دعاة العالمية فينسبون إليها إنها أقدر على صيانة السلم الدولى باعتبار أن هذا السلم كل لا يتجزأ، وأن حمايته تقتضى تجميع كافة الجهود والطاقات الدولية فى كل مكان، ويقولون أن هذا التجميع يعد ضرورة أساسية لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التى تواجه العالم اليوم، فالمدخل إلى الحل يجب أن يستند فى أساسه إلى تصور عالمى متجانس لا تفرقه الحواجز الإقليمية الضيقة، ولا تضعفه الحساسيات التى تفرزها المنافسات التى تحدث بين هذه المجموعات الإقليمية بما قد يقود إليه ذلك من توتر أو صراع[1].

ثالثًا: الفاعلون الدوليون غير الحكوميين:

ويقصد بهم أساسًا المنظمات التى تعمل على مستوى دولى واسع لكن عضويتها بخلاف النوع السابق من المنظمات الدولية الحكومية، هى عضوية خاصة وليست عضوية حكومية رسمية.

وقد زاد عدد تلك المنظمات الدولية غير الحكومية (Non-Governmental Organizations, NGO's) ليصل فى بعض التقديرات إلى ما يزيد على خمسة آلاف منظمة تعمل الآن فى مختلف جوانب النشاط الإنسانى الدولى، كما زاد نفوذ تلك المنظمات بصورة غير مسبوقة، وقد ساعدت طفرة الاتصالات التكنولوجية على تمكين تلك المنظمات من التفاعل مع بعضها بفاعلية كبيرة للغاية عبر الحدود السياسية للدول[2]. ومن الأمثلة

(١) راجع: د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسات الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٣٧٩ – ٣٨٠.

(2) Rourke, International Politics on the World Stage, P. 61.

البارزة لتلك المنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية: منظمة العفو الدولية Amnesty International ، ومنظمة الخضر أو أنصار البيئة Green Peace ، إلخ.

لقد أصبحت هذه المنظمات جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية المعاصرة، كما حازت اعترافا رسميا واسعا بها سواء من جانب الأمم المتحدة أو من جانب غيرها من الفاعلين الدوليين[١]. ومن ذلك على سبيل المثال أن المؤتمرات الدولية التى تعقدها الأمم المتحدة للتباحث حول العديد من المشكلات والقضايا الدولية الملحة أصبحت تدور حول مركزين دوليين رئيسيين: أولهما ويتمثل فى مشاركة المنظمات الدولية الحكومية من خلال الممثلين الذين ينوبون عن الدول الأعضاء فيها، وثانيهما ويتمثل فى الاجتماعات التى تعقد بالتوازى ويدعى إليها ممثلو المنظمات الدولية الخاصة أو غير الحكومية. وقد شرعت الأمم المتحدة فى هذا النوع غير المسبوق من الممارسات، أى الجمع بين التمثيل الدولى الحكومى وغير الحكومى، بدء من عام ١٩٩٢ عندما عقدت قمة الأرض الأولى (Earth Summit) فى ريودى جانيرو بالبرازيل، ثم جاء المؤتمر العالمى الرابع للمرأة الذى نظمته الأمم المتحدة فى بكين عاصمة الصين فى سبتمبر ١٩٩٥ وحضره ممثلون عن مائة وثمانين دولة ليبرز هذا التوجه الدولى الجديد ويؤكده حيث عقد بالتوازى وبالتزامن معه المؤتمر الدولى غير الرسمى للمرأة والذى شارك فيه أكثر ثلاثين ألف عضو يمثلون قرابة ألفى منظمة دولية حكومية غير رسمية[٢].

محاور النشاط الرئيسى للمنظمات الدولية غير الحكومية :

يقول المحللون المتخصصون فى هذا المجال، أن نشاط تلك المنظمات (التى يرمز إليها بتعبير INGO's) بات يشمل مختلف مجالات النشاط الدولى تقريبا[٣]. ويقولون أنه على الرغم من أن العدد الأكبر من المنظمات الدولية غير الحكومية يتركز فى مجالات حقوق الإنسان أو مراقبة القانون الدولى الإنسانى (مثل منظمات أطباء بلا حدود واللجنة الدولية

(١) المرجع السابق، ص ٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٦١.

(٣) د. محيى الدين محمد قاسم: الإتجاهات المعاصرة فى دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، (دراسة غير منشورة، ٢٠٠١)، ص ٢ – ٣.

للصليب الأحمر وغيرها من منظمات الإغاثة الإنسانية)، أو القانون الدولى للبيئة، فإنها تنشط كذلك فى المجالات السياسية من خلال عدد لا حصر له من المعاهد والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التى تدعم المشاركة الديمقراطية أو حقوق طوائف بعينها كالمرأة والأطفال أو النازحين، إلخ، أو السلام العالمى وضبط التسلح والتخلص من أسلحة الدمار الشامل.

وقد نتج عن اتساع دوائر هذا النشاط وتعدد محاوره وتنوع آفاقه فى كل اتجاه، أن أصبحت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية تسعى إلى تطوير آليات العمل الخاصة بها حتى يمكنها أن تستجيب لدواعى هذا النشاط الدولى الواسع النطاق، ومن ناحية ثانية، فقد تشابكت علاقات تلك المنظمات مع بعضها وتداخلت إلى الحد الذى أبرز وجود مجتمع مدنى جديد له حضوره وتأثيره على مختلف الأصعدة القومية والإقليمية والعالمية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من تنامى التأثير الذى يتركه وجود تلك المنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية، بل تجاوزها إلى حد أن أصبحت استراتجياتها وأهدافها تتداخل، إن بتلاقيها أو بتقاطعها، مع استراتيجيات وسياسات ما اصطلح على تسميته فى قاموس السياسة الدولية المعاصرة بالفاعلين المتجاوزين للحدود القومية (Transnational Actors).

ومن حيث النطاق الجغرافى للأنشطة التى تمارسها هذه المنظمات غير الحكومية، فإن هناك من المحللين من يميلون إلى تقسيم هذا النطاق فى إطار ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات الدولية وهى:

(أ) المنظمات غير الحكومية التى تتركز أنشطتها فى حدود إقليم معين لا تتجاوزه إلى غيره من الأقاليم والمناطق، ومن الأمثلة الواضحة لذلك اللجنة الأوربية لجمعيات النفع العام، أو المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وهكذا.

(ب) المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى نطاق دولى أوسع نسبيًا من النطاق الإقليمى بمفهومه السابق، وقد تتمثل البداية فى النشاط الذى ينبثق من داخل إحدى الدول فى مجال إنسانى معين كالبيئة أو غيرها من الاهتمامات الإنسانية، ثم يمتد هذا النشاط

مع الوقت إلى خارج حدودها لتتشارك معها فيه دولة أخرى أو مجموعة محدودة من الدول.

(جـ) المنظمات غير الحكومية التى يتسع نطاق نشاطها الإنسانى ليصبح عالميا، أى ذلك الذى يغطى كل العالم أو أغلب مناطقه ومعظم دوله، وبالتالى فإن اهتمامها لا ينحصر ولا يتوقف عند عدد محدود نسبيًا من الدول لا يتجاوزه إلى سواها كما هو الحال فى الوضع السابق.

وإذا كان ذلك عن حدود الآفاق الجغرافية لنشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية، فماذا عن الأهداف التى تسعى إليها من وراء هذه الحركة الدولية الواسعة، وما الذى يحدوها إلى ابتكار آليات عمل جديدة وتطويرها بما يمكنها من تكثيف حضورها ودعم أدوارها والاقتراب من أهدافها المرسومة على ساحة دولية على هذا القدر الهائل من الاتساع والتعقيد؟

وتأتى الإجابة على هذا التساؤل الهام بالقول أن تلك المنظمات الدولية غير الحكومية تحاول أن تزيد من فرص مشاركتها فى عملية صنع القرار الدولى، أو صياغة وتشكيل الحياة الدولية، أو تقنين وتطوير قواعد القانون الدولى وبخاصة فى المجالات المستحدثة لحقوق الإنسان وحماية البيئة وحقوق المرأة وضبط التسلح ودعم التطور الديمقراطى، كما تحاول بالتعاون مع مختلف الحكومات والفاعلين الآخرين على المسرح الدولى إيجاد حلول للعديد من المشكلات العالمية الملحة، وسبيلها إلى ذلك هو اقتراح مشروعات لاتفاقيات ومعاهدات دولية فى مختلف المجالات مثل الحفاظ على التنوع البيولوجى للبيئة الطبيعية والإنسانية أو مقاومة التصحر، أو منع الممارسات اللاإنسانية التى تشكل عدوانا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهكذا[1]. ومن ضمن الآليات التى تستخدمها هذه المنظمات الدولية غير الحكومية فى تأدية أدوارها: المشاركة فى المفاوضات الدولية التى قد تدخل الدول أطرافا فيها حول بعض القضايا الإنسانية أو البيئية أو السياسية، إلخ عن طريق تقديم البيانات والمعلومات التى قد لا تكون واضحة أو معلومة بصورة دقيقة وكاملة لممثلى الحكومات، كما قد يتم ذلك من خلال ضم ممثلين لها أو مندوبين عنها إلى

(١) المرجع السابق، ص ٦-٧.

الوفود الرسمية للدول، وفى أحوال ثالثة فإن ذلك قد يتحقق بأسلوب ممارسة الضغوط وتعبئة الرأى العام المحلى والعالمى والاتصالات الشخصية. إلخ.

الوضع القانونى للمنظمات الدولية غير الحكومية:

مع اتساع حجم النفوذ والتأثير الذى أصبحت تتمتع به هذه المنظمات الدولية غير الحكومية، قوى الاتجاه الذى يدعو إلى تقنين وضع تلك المنظمات، أى تحديد الأساس القانونى المناسب له، على المستويين القومى والعالمى، حتى لا تبقى حركتها طليقة لا تحكمها ولا تنظمها أو تضبطها القواعد والمعايير القانونية التى تحدد مسئوليتها عما تقوم به من نشاط وبالتالى تضعها تحت طائلة القانون إذا ما تجاوز هذا النشاط أغراضه إلى غيره مما قد لا يمت إليه بصلة، بعبارة أخرى، فإن الاختصاصات التى تزاولها تلك المنظمات غير الحكومية يجب أن تكون محكومة بإطار قانونى واضح ومحدد.

من هذا المنطلق وتأكيدًا له، انبثقت الدعوة إلى منح تلك المنظمات الشخصية القانونية فى إطار القانون الدولى (أى التعامل معها كأحد أشخاص القانون الدولى العام)، وقد استندت تلك الدعوة إلى معيارين: أولهما ويتعلق بما أصبحت تبذله المنظمات الدولية غير الحكومية من مشاركة فعلية فى عمليات صنع القرار الدولى ومراقبة مدى امتثال الدول لقواعد القانون الدولى وتقيدها بها، هذا بينما ينصرف ثانيهما إلى القبول المتزايد الذى أصبحت تحظى به هذه المنظمات من قبل المجتمع الدولى واعترافه بحيوية الأنشطة الدولية التى تؤديها والتى غدت مكملة ومساندة للأنشطة الدولية الحكومية الرسمية لا قيدًا معرقلاً أو معطلاً لها[1]. ويمضى أصحاب هذا الاتجاه القانونى إلى القول بأنه ما دام الأمر كذلك، وطالما أن تلك المنظمات أصبحت حقيقة راسخة ومستقرة ومعترفًا بها من حقائق الحياة السياسية الدولية المعاصرة، فما الذى يحول دون إضفاء الطابع الدولى القانونى عليها بصورة رسمية أسوة بالمكانة القانونية التى يوفرها القانون الدولى العام للمنظمات الدولية الحكومية؟

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

المنظمات الدولية غير الحكومية ومفهوم المجتمع المدنى العالمى:

يبقى جانب هام من الجوانب المتعلقة بوجود المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل رئيسى ومؤثر فى الحياة السياسية الدولية المعاصرة، ألا وهو الجانب المتعلق بمدى ما يمكن أن يسهم به هذا الوجود الفاعل والمتنامى التأثير فى إيجاد مجتمع مدنى عالمى على غرار المجتمعات المدنية القومية؟ يذكر المحللون أن الفلسفة التى على أساسها قامت هذه المنظمات غير الحكومية قد جرى اقتباسها من فكرة المجتمع المدنى الداخلى أى المجتمع الذى يتكون من مجموعة من التنظيمات المدنية الحرة التى تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[1]. وكلما زادت استقلالية تلك التنظيمات والمؤسسات والهيئات عن الدولة، زادت أهميتها بالمقابل فى مفهوم المجتمع المدنى، فهذه الاستقلالية تمثل شرطًا لازمًا وأساسيا من شروط المراقبة الفعالة لسلوك الدولة ونشاطها وهو ما لا يمكن أن يتحقق فى ظل تبعية تلك المنظمات الأهلية أو غير الحكومية لها. ويترتب على ذلك، أن ما يضمن استمرار المجتمع المدنى رهن بوجود التنظيمات التى تكرس جهودها من أجل الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والأدبية والثقافية فى الإطار العملى اليومى ووسط المجتمع ككل، بما فى ذلك قطاعات الدولة والإدارة والأحزاب والنقابات[2].

وقد انتقلت ظاهرة المجتمع المدنى القومى أو المحلى إلى النطاق الإقليمى الأرحب نسبيًا، عندما نشأت جمعيات وتنظيمات يتجاوز نشاطها حدود الدولة الواحدة، وركزت حركتها على قضايا معينة كالمشاركة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة وغيرها.

وفى مرحلة تالية انتقلت هذه الفكرة أو الخبرة إلى ما أصبح يعرف بالمجتمع المدنى العالمى (Global Civic Society) الذى يضم روابط وتنظيمات مدنية تقوم على أساس تطوعى وتسعى إلى تحقيق النفع العام تحت مظلة المواطنة العالمية، وقد تطلب ذلك

(١) المرجع السابق، ص ١٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١٧.

بالضرورة وجود الحد المناسب من علاقات التعاون والتنسيق والترابط فيما بين هذه المنظمات التى تصنع فى مجملها هذا المجتمع المدنى العالمى، وهكذا أصبح المجتمع المدنى العالمى وفقا لهذا المفهوم يضم بداخله المنظمات ذات الصفة الدولية من حيث التوجه أو حجم وانتشار العضوية أو التمثيل الجغرافى والاتصال الرأسى بالمنظمات الإقليمية والقطرية، ولم يعد النظر إلى هذه الشبكة الممتدة والمتشعبة من العلاقات على أنها تسعى إلى تحقيق أهداف قطرية أو إقليمية وإنما باعتبارها جزءً من البيئة الأساسية للمجتمع المدنى العالمى، والتى تسعى إلى تحقيق ذات الأهداف والمصالح على أساس قاعدة المواطنة العالمية باعتبارها محور انضمام الأفراد والجماعات إلى الهيئات والمنظمات المدنية التى هى عماد هذا المجتمع المدنى العالمى[١].

دور الشركات الدولية المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات فى العلاقات الدولية المعاصرة:

من الفاعلين الدوليين غير الر سميين كذلك الشركات الدولية المتعددة الجنسيات (Multi-national Corporations, MNC's) أو ما يطلق عليها أحيانًا بالشركات العابرة للقوميات (Transnational Corporations TNC's) ، ومما أدى إلى بروز وتعاظم أهمية هذه الشركات الدولية العملاقة، اتساع حجم التجارة الدولية، وتشعب أنشطة الاستثمار الدولى، بالإضافة إلى الكثافة الهائلة الراهنة فى حجم المعاملات المالية الدولية والتى اتسعت لتشمل كل قارات العالم دون استثناء.

وعلى الرغم من حداثة ظهور هذا النوع من الشركات على المسرح الدولى، إلا أن دخولها مجال السياسة شكل تحديا جذريا للنظام السياسى الدولى، ويرجع ذلك إلى أن الشركات العالمية المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات لم تنظم على أساس أن تكون مسئولة أمام رأى عام محدد، وإنما لتكون مسئوليتها أمام مالكيها ومديريها[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨.

(٢) راجع فى ذلك: دكتور محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية: دور الشركات العالمية فى السياسة الخارجية (الجامعة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨١)، ص ٨ – ٩.

وفى رأى البعض فإن هذه الشركات العالمية وبحكم ما تمتلكه من قدرات وإمكانات تتحرك بها عبر مختلف القارات، أصبحت قوة رهيبة ليس باستطاعة المؤسسات الحكومية الوطنية والدولية السيطرة عليها، إذ أن تلك الشركات تحتمى وراء قوانين خاصة بها، هذا بينما يميل آخرون إلى اعتبارها قوة ديناميكية لا تقدر بثمن، إذ أنها أداة فعالة لتوزيع رؤوس الأموال والتكنولوجيا وفرص العمل على قاعدة دولية عريضة، وإلى جانب أولئك وهؤلاء، هناك أصحاب الرأى الذى يرى أنه وبسبب قدرتها غير المحدودة على التأثير فى المجال الاقتصادى، فقد أصبحت هذه الشركات العابرة للقوميات فى الموقف الذى تستطيع معه أن تتحدى الدول بل وأن تضرب ما كان لها من سلطة فى السابق فى الصميم[1].

تعريف الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات:

تعرف الشركات الدولية المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات بأنها شركات عملاقة كبيرة الحجم ولها سيطرة ضخمة على قطاع دولى كبير من الموارد الإنسانية والمالية، وهى تمارس نشاطها فى عدد كبير من الدول الأجنبية وتسيطر على عمليات إنتاجية واسعة. ومن خصائص هذه الشركات أنها تقوم بالصناعة والتطوير والبحوث فى العديد من هذه الدول، ومن هنا فإنها تساهم بنصيب قد يتفاوت حجمه أو أهميته فى الدخل القومى الإجمالى الذى تحصل تلك البلدان عليه، وينتمى مالكو أسهمها ومديروها إلى جنسيات عديدة.

ولا يخفى أن الهدف الأسمى لأى شركة عالمية هو مصلحتها التى تحكم نشاطها، والتى هى منفصلة ومتميزة عن مصالح أى حكومة حتى حكومة بلدها الأم. وكل هذه الشركات فيما نرى، وسعت أعمالها خارج حدود الدول التى تأسست فيها، بحيث أصبحت لا ترتبط بدولة واحدة، والنتيجة هى أنها أصبحت ترفض القيود القومية عليها لما يمكن أن يكون لذلك من تأثيرات معرقلة على متابعة نشاطاتها الدولية المتشعبة فى كل اتجاه.

وقد يثور التساؤل حول الدوافع المحركة لقيام تلك الشركات العابرة للقوميات كظاهرة هامة من ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة، والرد على ذلك يتركز فى الآتى:

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠ - ١١.

(أ) الحاجة إلى المواد الأولية التى يتعذر الحصول عليها من مصدر واحد أو من بضعة مصادر محدودة.

(ب) توقع المبيعات الضخمة والأرباح الكبيرة التى يوفرها اتساع السوق العالمية التى يغطيها هذا النشاط.

(جـ) محاولة التغلب على الحواجز الجمركية التى يواجهها هذا النشاط وتقود إلى إحباطه فى الدولة الأم.

(د) السعى للحصول على أسواق جديدة وعدم تركها تضيع للمنافسين المنتشرين على الساحة الدولية.

ومن الخصائص الأخرى البارزة لهذه الشركات الدولية العملاقة كما يقول المحللون، هو أنها تمتلك الكثير من سمات الدولة المستقلة، فهى تحوز أولا قاعدة كبيرة من الموارد التى يمكنها أن تتصرف فيها باستقلالية وفق ما تخطط له، وهى تستحوذ على ولاء عدد كبير من العاملين بها وممن تكون هويتهم أكثر اتصالا بها غالبا منها مع دولهم، كما أنها تمتلك ما يمكن اعتباره مناطق نفوذ بسبب تقسيم السوق العالمية بينها، وهى فوق هذا وذاك تمارس العديد من النشاطات الدبلوماسية والتجسسية التى كانت تعد تقليديا من نشاطات الدولة القومية، وهى بعد هذا أيضا تشكل حلقة اتصال بين الدولة الأم والدولة المضيفة، كما تمثل علاقة اعتماد من جانب الدول النامية على الدول المتقدمة.. إلخ.

أخطار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات:

كثيرًا ما تتهم الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بأنها وسيلة مؤثرة وضاغطة لتدخل دول فى سياسات دول أخرى، ولهذا، فإن أحد أسباب النزاع الرئيسية بينها وبين الدول المضيفة يتعلق بسلوك تلك الشركات نفسها، بل وتذهب بعض الآراء إلى حد القول بأن المنافع من الخدمات التى تقدمها الشركات العالمية المتعددة الجنسيات للدول التى تمارس بعضا من نشاطها فيها، هى أقل بكثير عن التوترات التى تخلقها، كما أن الأخطار الاقتصادية التى تتولد عن نشاطاتها تزيد بكثير عن الفوائد الناتجة عن عملياتها الدولية، حيث أصبحت بعض البلدان سوقا لترويج السلع غير المرغوب فيها أو

السلع التى لم تتمكن تلك الشركات من تصريفها أو بيعها بالوسائل المشروعة المتعارف عليها دوليا[1].

إن هذا التقييم السلبى لمحصلة نشاطات الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والذى يميل إلى التركيز على جانب المخاطر والمساوئ منه على الإيجابيات والإنجازات، قوبل بالتحفظ من جانب محللين آخرين ممن لا يذهبون هكذا بعيدا فى تصورهم لأبعاد هذا الخطر، وهم يقولون أنه ربما تختلف الآراء حول أهمية مساهمة تلك الشركات العالمية فى التطور الاقتصادى العالمى والعلاقات الدولية إلا أنه مهما يكن الأمر، فإن هذه الشركات باتت تشكل العصب المركزى للنظام الاقتصادى الدولى، ويرجع ذلك إلى قدرتها فى الحصول على الأموال والموارد الأولية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة، وكذلك كفاءآتها العالية والمتميزة فى مجال تطوير التكنولوجيا والمهارات الفنية وتوظيفها بشكل اقتصادى فعال، هذا فضلا عن أنها تسهم بدرجة لا تنكر فى تسريع النمو الاقتصادى محليا وعالميا من خلال الاستراتيجيات التى تتبعها فى التوظيف، وتطوير الإنتاج، وتنمية الصادرات، ورفع كفاءة الممارسات الإدارية فى كافة المجالات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات، إلخ ومن ثم، يعتقد هؤلاء المحللون بأن هذه الشركات العالمية لا تمثل خطرًا داهمًا على مصالح الدول بقدر ما هى عامل إيجابى فى تعميق أواصر التعاون الدولى المشترك، فهى بطبيعة عملها تساعد على دمج وتوحيد الجهود التعاونية الدولية بالطرق الآتية:

(أ) أن وجود تلك الشركات يحفز الدول ويدفعها إلى محاولة الاستفادة، من نشاطاتها وخبراتها وإمكانياتها.

(ب) أن الشركات العالمية تعمل على كسر حواجز التباعد والانفصال، كما تسهم بدور واضح فى إيجاد اهتمام مشترك وثقافة مشتركة تعزز الوحدة السياسية للدول التى تتأثر بها كما حدث فى أوروبا الغربية.

يضيف إلى ذلك كله وعلى نحو ما يشيرون، أن هناك العديد من الآثار السياسية

(١) المرجع السابق، ص ٢١ - ٢٢.

الإيجابية التى يقود إليها تعاظم الدور الاقتصادى لهذه الشركات الدولية المتعددة الجنسيات، ويتمثل ذلك فى الآتى:

١ -أنه وكما برهنت التجربة العملية، فإن تلك الشركات ساعدت على دمج الدول الغربية فى مجتمع أمنى تسعى دوله دائما إلى تسوية مشكلاتها بالطرق الدبلوماسية وغيرها من وسائل التسوية السلمية. والمنطق فى ذلك كما يقولون، هو أنه لما كانت هذه الشركات العالمية تستثمر جانبا كبيرًا من رؤوس أموالها في الدول الأخرى، فإنه يصبح من الطبيعى أن تسعى إلى إيجاد علاقات سلام وتعاون بين الدول التى تستثمر فيها لما لذلك من انعكاسات إيجابية هامة للغاية على قابليتها للتوسع والنمو.

٢- أن الشركات العالمية ساعدت على صعيد دولى آخر، على دمج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى رغم السلبيات التى اقترنت بهذا الدمج، فهذا الدمج كان خيارا لا مفر منه مع خروج هذه الدول من دائرة التبعية الاستعمارية وانتقالها إلى عصر جديد من النمو الاقتصادى والتحديث السياسى والإدارى، ولم يكن ذلك ممكنا بغير الدور المساعد الذى لعبته الشركات العالمية فى عملية الدمج والتحول هذه.

الرقابة الوطنية على سلوك الشركات الدولية المتعددة الجنسيات:

على الرغم من أن غالبية الشركات الدولية المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات تعمل فى الدول المتقدمة، إلا أن توسعها بات يؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكثير من دول العالم الثالث. فهى بفعل القوة الاقتصادية الهائلة التى تمتلكها، أصبحت تلعب دورًا سياسيًا رئيسيا فى تلك الدول من خلال ما تمارسه من ضغوط مستخدمة فى ذلك مختلف الوسائل الإعلامية الدولية المتاحة لها من أجل التأثير على توجهات الرأى العام العالمى إزاءها، ومن شأن ذلك كما يقال التقليل من فرص التعايش السلمى بين الدول وذلك عندما تنقسم إلى جبهات مصحلية معادية لبعضها وفق ما تتطلبه دواعى المصالح التى تسعى تلك الشركات وراءها.

من ناحية أخرى، فإنه وبسبب ما تعانيه أكثرية الدول النامية من ضعف اقتصادى، فإنها تكون أكثر عرضة وتأثرا بسياسات هذه الشركات العالمية التى لا تأخذ فى اعتبارها

سوى مصالحها أولا، ومما يساعد على تعميق هذا التأثير السلبى الذى تحسه الدول النامية على مصالحها وأوضاعها الاقتصادية، أن النظام الاقتصادى الدولى القائم يتسم بافتقاره إلى معايير العدالة فى توزيع الثروات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهو ما يجعل ميزان العلاقات الاقتصادية الدولية يميل لغير صالح هذه الفئة الأخيرة من الدول بالرغم من كثرتها الساحقة.

ولعل هذه العوامل مجتمعة والمتمثلة بصورة رئيسية فى الحجم العملاق لهذه الشركات العالمية وقوة تأثيرها على الاقتصاد العالمى، هى التى اقتضت إيجاد أنظمة سلوكية لها، ومن هنا جاء اقتراح المكسيك فى المؤتمر الثالث للتنمية والتجارة التابع للأمم المتحدة، بضرورة بلورة وإقرار ميثاق دولى لحماية الدول الضعيفة اقتصاديا، ومن ضمن مبادئ ذلك الميثاق والتى لها علاقة بممارسات وسياسات الشركات العالمية:

١- حق الدولة فى السيطرة على مصادرها الأولية من السلع والمواد الخام، وكذلك حقها فى تبنى النظام الاقتصادى الذى يلائمها.

٢- حظر استخدام الضغوط الاقتصادية التى تضر بسيادة الدول.

٣- وضع رؤوس الأموال الأجنبية تحت سلطة القانون المحلى.

٤- منع الشركة العالمية من التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وتحريم احتكارها للسوق الوطنية، والتأكيد على أن تكون نشاطاتها متناسقة مع مصالح الدول المضيفة، وأن تحترم القيم الاجتماعية لهذه الدول.

٥- التأكيد على ضرورة أن تكون الاستثمارات الاجنبية مكملة للاستثمارات الوطنية وألا تحل محلها وألا تعمل فى المجالات نفسها[١].

على أنه فى غياب قوانين وأنظمة وأجهزة دولية تنظم وتراقب نشاطات هذه الشركات العالمية، فإن هذه المسئولية الخطيرة أصبحت تقع على عاتق كل دولة، وتتعدد الطرق التى تسلكها الدول فى تنظيمها ومراقبتها لتلك الأنشطة، وأن كانت لا تخرج فى إطارها العام عن الآتى:

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٦ - ٤٧.

(أ) انتقاء الاستثمارات الأجنبية المرغوب فيها مع وضع تحديدات صارمة لأعمال الشركات القائمة بها أو المنفذة لها.

(ب) التدخل من جانب الدولة المضيفة والذى قد يتمثل فى نقل الملكية الإجبارية دون تشريع وبدون إنذار إذا ما كانت لها مصلحة تقتضى ذلك ولا تحتمل اللجوء إلى الوسائل والإجراءات القانونية التقليدية.

(جـ) البيع الإجبارى الذى يأتى نتيجة استخدام الدولة سلطاتها والتهديد بالاستيلاء على تلك الشركات ومضايقتها من أجل إرغامها على التخلى عن ممتلكاتها أو عن أصولها وموجوداتها وبيعها حتى بسعر أقل من ثمنها الحقيقى إما للدولة أو للقطاع الخاص فيها.

(د) الدخول فى مفاوضات مع تلك الشركات حول نقل ملكية أصولها إلى القطاع العام بشكل قانونى يتفق عليه الطرفان.

(هـ) اللجوء إلى التأميم الذى يعنى نقل ملكية وسائل الإنتاج التى تمتلكها هذه الشركات إجباريا من تحت سيطرتها الخاصة لكى تدخل تحت السيطرة المباشرة والكاملة للحكومات الوطنية، والتأميم كما هو معروف حق معترف به دوليا.

وإذا كانت هذه الإجراءات تبدو ممكنة رغم ما يحف بها من صعوبات ومخاطر جمة، إلا أن الأمر يبدو أكثر تعقيدا فى حالة الشركات العالمية متعددة الجنسيات بسبب الإشكاليات التى تثور حول جنسيتها، إذ يغدو من الصعب تحديد هذه الجنسية حيث تتألف من فروع تقع ضمن سلطات مختلفة وتخضع قانونيًا لكل واحدة من تلك السلطات، إلخ.

ظاهرة تزايد أعداد الفاعلين الدوليين: الأبعاد والدلالات:

رأينا كيف أن ظروف العلاقات الدولية المعاصرة قد ساعدت فى إفراز أعداد متزايدة من الفاعلين الدوليين الذين قد تختلف دوافعهم وأهدافهم واستراتيجياتهم. وتتباين خلفياتهم الأيديولوجية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتتفاوت إمكاناتهم ما بين فاعلين عابرين للقوميات (Transnational actors) ممن قد تتوفر لهم

القـــدرة على التأثير بشدة فى مواقف وسياسات بعـض الدول والحكومات، وفـــاعلين لا تتجاوز قـــدرتهم حدود دولهم (Substate actors) وأن كانت لها بعض الأصداء المسموعة خارجها، إلخ.

وهذا التعدد والتنوع (Multiplicity) فى أعداد الفاعلين الدوليين ونوعياتهم، يؤدى بطبيعته إلى بروز أنماط جديدة وغير مسبوقة من التفاعلات والعلاقات الدولية المتشابكة على مختلف الأصعدة الحكومية وغير الحكومية، العالمية والإقليمية والوطنية، وهى عملية نشيطة للغاية ولا يوجد ما يشير إلى أنها سوف تتوقف أو تتراجع بسبب التأثيرات العميقة التى يحدثها تنامى ظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل (Interdependence) فى كافة مجالات الحياة الإنسانية فى كل مكان.

على أن الأمر اللافت للنظر هنا، هو ما تردده أقلام بعض المحللين الراصدين لتطورات هذه الظاهرة، ظاهرة تكاثر أعداد الفاعلين الدوليين، بشأن ما يتصورون أنه التراجع الحاد والمستمر فى دور الدولة باعتبار أنها كانت تمثل وحتى وقت قريب على حد اعتقادهم، أبرز مراكز الثقل المؤثرة فى حركة العلاقات الدولية المعاصرة، ثم انتقال هذا النفوذ تدريجياً إلى فاعلين آخرين ممن تخرج أدوارهم بطبيعتها عن حدود سيطرة الدولة عليها. ومثـــل هذا التحول الجذرى الخطير فى أهمية مراكز وأدوار الفاعلين المتواجديـــن على المسرح السياسى الدولى، من حيث أفول بعضها على أهميته تقليديًا وتاريخيًا، وبزوغ بعضها الآخر وتصاعده على حدائته نسبيًا، يثير لدينا العديد من التساؤلات التى يتعين علينا أن نتوصل إلى الردود المناسبة عليها حتى يمكننا أن نستشرف صورة العلاقات الدولية فى المرحلة القادمة من تطورها، ويأتى من بين أهم تلك التساؤلات فى رأينا:

(١) ما هى طبيعة النتائج التى سوف تترتب على هذا التراجع الملموس فى دور الدولة وفى الإمكانات التى تستند إليها من أدائها لهذا الدور؟ أو بمعنى آخر، هل سيؤدى ذلك إلى المساس بشكل سلبى باستقرار النظام الدولى الذى طالما اعتبر قوة هذا الدور ركيزة أساسية مهمة من الركائز الداعمة والضامنة له سواء على مستوى اتخاذ القرارات داخل أجهزة ومؤسسات هذا النظام أو على مستوى تنفيذها؟ وعلى ضوء

ذلك يمكن التساؤل: هل توجد علاقة ارتباطية بين فاعلية دور الدولة، إن قوة أو ضعفًا، وبين استقرار النظام السياسى الدولى؟

(٢) هل لنا أن نعتبر هذا التراجع أو بالأحرى التدهور فى فاعلية وأهمية دور الدولة وفق هذا التصور، أمرًا طبيعيًا وحتميًا مع تنامى تأثيرات ظاهرة العولمة والتى باتت تتطلب إزالة كل العوائق التقليدية من سيادات وطنية وغيرها وإزاحتها من طريق هذه التفاعلات التى تتجاوز حدود الدول لتضع مصير هذه الدول كلها فى سلة واحدة، وهو أمر لم يعد بمقدور أى دولة بمفردها بالغًا مهما بلغت إمكاناتها أو مواردها من القوة الفكاك منه؟ أو بمعنى آخر، هل بالإمكان النكوص عن هذا المسار الجديد الذى سلكه تطور المجتمع الدولى ، مسار العولمة بعد أن أحدث فى الواقع كل ما نراه الآن، ليتحرك العالم فى مسار مختلف يتيح للدولة استرجاع بعض قوتها المفقودة لتصبح مركز الثقة الأول من جديد؟ وإذا كان مثل هذا الاحتمال واردًا، فمتى وكيف؟

(٣) أنه عندما تنبثق إلى الواقع كل هذه المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فى مجالات حماية البيئة، والدفاع عن حقوق الإنسان، ووقاية المجتمع الدولى من الأخطار والتهديدات والتحديات المحدقة به من كل اتجاه، فى الوقت الذى تتواجد فيه منظمات دولية حكومية عالمية وإقليمية، أنيطت بها مهمة توفير مثل تلك الضمانات، فإن السؤال يصبح كالتالى: هل يمكن أن تتقاطع كل هذه الأدوار من حكومية وغير حكومية مع بعضها لتشكل قيدًا معرقلاً لقدرتها على الإنجاز، أم أنه على العكس من ذلك فإن هذه الأدوار على اختلاف طبيعة الفاعلين الذين يقومون بها يمكن أن تتساند وتتكامل لتعطى القدرة على الإنجاز قوة لم تتوفر لها فى الماضى؟ أو بمعنى آخر هل يعتبر تكاثر هذه المنظمات الدولية غير الحكومية من مختلف الفئات والأنواع تعبيرًا عن تطور إيجابى وبناء فى حركة العلاقات الدولية المعاصرة، أم أن الدلالات الحقيقية لهذا التطور تشير إلى العكس تمامًا؟

(٤) أنه عندما يستطيع عدد لا بأس به من الفاعلين ممن هم دون مستوى الدولة (Substate Actors) كالحركات الأثنية أو العرقية الثائرة أو المتمردة فى الداخل أن

تثير اهتمامًا دوليا واسعًا بشأن ما تتبناه لنفسها من مطالب قد تصل إلى حد الإصرار على الانفصال عن الأغلبية فى كيانات مستقلة، وعندما يتحول هذا الاهتمام الدولى فى مرحلة معينة إلى إجراءات وتدابير وقرارات وعقوبات دولية توقع على الدول التى توجد فيها هذه الأقليات العنصرية الفاقدة لمشاعر الولاء والانتماء الوطنى الحقيقى، فهل لنا أن نعتبر هذا المسلك الدولى عدوانًا على سيادة الدول التى يحدث ذلك كله ضدها، أم أن الأقرب إلى ظروف الواقع الدولى الراهن هو أن هذا التدخل الدولى عندما يقع فإنه يأتى تعبيرًا عن مبدأ عالمية حقوق الإنسان (Universality of Human Rights) باعتبار أن هذه القضية أصبحت شأنا أخلاقيا وإنسانيًا يهم المجتمع الدولى بأسره ومسئولية أدبية كبيرة تقع على عاتق منظماته وأجهزته ومؤسساته؟ أى هل لنا أن نقبل بذلك ونسلم به، أم أن علينا أن نحتج عليه ونرفضه؟ إن الأمر ليس فى حقيقته بمثل هذه الدرجة من السهولة أو البساطة. إذ أن الأمر عندما يثار بين دعاة هذا التدخل الدولى ومعارضيه، فإنه يأخذ فى العادة شكل التساؤل الآتى: هل يعتبر تنامى هذا الاهتمام الدولى بما يحدث فى داخل الدول تأكيدا لما للمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية الجديدة من أهمية فى العلاقات الدولية المعاصرة خلافًا لما كان عليه الحال فى الماضى عندما لم تظفر تلك المبادئ والقيم بما تستحقه من اهتمام؟ أم أن الأمر لا يعدو فى حقيقته كونه مجرد ذريعة يتم توظيفها واستخدامها بصورة انتقائية ومتحيزة عندما يكون الهدف هو تضييق الخناق على دولة معينة دون أن يكون لهذا البعد الأخلاقى والإنسانى علاقة بما يحدث من قريب أو بعيد؟

(٥) ثم يأتى بعد ذلك تساؤل ربما يكون أكثر أهمية من كل ما سبق وهو: كيف يمكن ضبط كل هذه الأنماط المختلفة من التفاعلات الدولية (International Interactions) وعلى تنوع مصادرها والأطراف المشاركة فيها، على نحو يمكنه أن يزيل ما قد يحدث بينها من تناقض فى الهدف أو تعارض فى الاتجاه؟ أو بمعنى آخر، كيف يمكن أن تتحقق وحدة المسار والإتجاه من بين كل هذه التقاطعات بما يحفظ للنظام الدولى ترابطه وانضباطه ويبعد عنه شبح الفوضى وعدم الاستقرار؟ وإذا تصورنا أن هذا ممكن، فكيف يمكن أن يحدث ذلك فى الواقع؟ ومن ذا الذى يملك

آلية التنسيق والتوفيق لدفع الأمور فى مساراتها الصحيحة، وهل هى الدول أم المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة مثلا؟ إن الإجابة على مثل هذا التساؤل البالغ الأهمية هى أصعب ما فى الأمر كله، لأنه إذا لم نتمكن من العثور عليها، فإن التساؤل الذى سوف يبرز وقتها ليفرض نفسه على الساحة هو: ماذا بعد[1]؟

(١) لسنا وحدنا بطبيعة الحال الذين تشغلهم مثل هذه التساؤلات حول مستقبل النظام الدولى بل مستقبل العلاقات الدولية برمتها مع تزايد أعداد الفاعلين الدوليين وما يؤدى إليه تلاقى أدوارهم أو تقاطعها مع بعضها من تفاعلات بمختلف مظاهرها ونتائجها الإيجابية والسلبية على حد سواء، فهناك من أساتذة العلاقات الدولية البارزين مثل كونواى هندرسون من ناقشوا هذا الأمر تفصيلا ولم يبتعدوا فيما أمكنهم استخلاصه من نتائج عما أشرنا إليه هنا، ويمكن الرجوع إلى آرائه فى:

Conway W. Henderson, International Relations: Conflict and Cooperation at the Turn of the 21st Century, (McGraw Hill, New York , 1998), PP. 87-89.

كذلك قد يكون من المفيد الرجوع إلى المرجعين المهمين التاليين:

Keck, Margaret E. amnd Kathryn Sikkink, Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics, (Cornell University Press, London, 1998).

Warkentin, Craig, Reshaping World Politics: NGOs, the Internet, and Global Civil Society, (Rowman and Littlefield Publishers, New York, 2001).